



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني: نريد بناء قوة وطنية رصينة في اقليم كردستان

المرصد

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29

الاحد

2024/01/14

No. : 7884



انتم مبعث فخر لنا

الرئيس بافل لاعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

بورد الاعلام ينهي مؤتمره الثاني بنجاح



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



العراق واقليم كردستان

- نعتز بكم...رسالة الرئيس بافل للمؤتمر الثاني لاعلام الاتحاد الوطني
- اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني ينهي مؤتمره بنجاح
- الاتحاد الوطني يريد بناء قوة وطنية رصينة في اقليم كردستان
- قوباد طالباني: ضرورة درء أي خطوة تعرض استقرار العراق والاقليم للخطر
- الاتحاد الوطني والديمقراطي: سنعمل في كركوك بشكل مشترك
- تأكيدات على أهمية بناء عراق ديمقراطي اتحادي عادل
- ضرورة الشراكة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ورسم السياسات العامة
- رئيس الجمهورية: اعتماد مبدأ الحوار الجاد للحد من الأزمات والتوترات
- أهمية دعم المساعي الدولية لإرساء الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي
- رئيس الاقليم يبحث مسائل الميزانية مع الاطراف العراقية والدولية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- **تقرير هيومن رايتس ووتش:** العراق.. الإصلاحات ضرورية لترسيخ الاستقرار
- عبد الحليم الرهيمي: العراق واحتمالات احتدام الصراع في المنطقة

المرصد التركي و الملف الكردي

- **تقرير هيومن رايتس ووتش:** تسييس المحاكم وتكميم أفواه الإعلام
- تركيا: لن نسمح قطعا بإنشاء إرهابستان على حدودنا الجنوبية

المرصد السوري و الملف الكردي

- **تقرير هيومن رايتس ووتش:** سوريا.. استمرار الانتهاكات والأزمة الاقتصادية
- الإدارة الذاتية: انها جريمة إبادة جماعية

رؤى و قضايا عالمية

- **تقرير المرصد:** ضوء اخضر دولي لضرب الحوثيين... أرقام وتحليل
- هل تتحول الضربات ضد الحوثيين إلى حرب إقليمية؟
- هل تستدرج الهجمات على الحوثيين إيران إلى حرب؟
- **الاخيرة:** إعادة رفات 172 من الشهداء المؤنفين



رسالة الرئيس بافل للمؤتمر الثاني لاعلام الاتحاد الوطني

انتم مبعث فخر لنا

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رسالة الى المؤتمر الثاني لاعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني فيما يأتي نص الرسالة:

ايها الحضور في المؤتمر الثاني لاعادة تنظيم وصياغة السياسة الاعلامية والاستعداد لمرحلة جديدة

ايها الرفاق في بورد الاعلام

الكوادر الاعلامية الاعزاء

اهنئكم بمناسبة انعقاد مؤتمركم وآمل لكم النجاح.

اريد ان اوجه من اعماق قلبي شكري وامتناني لكم ايها الاعزاء المخلصون، على جهودكم في انجاح تحالف كركوك قوتنا وارادتنا واتحادكم في كركوك قدس كوردستان، وبلاشك كان لكم دور مهم وفاعل في ادارة الحملة الانتخابية وانتم مبعث فخر لنا.

ايها الحضور الكرام

اليوم الاعلام العالمي امام متغيرات وتطورات مستمرة، التجديد والابداع والتطلع هي المهام الرئيسة للاعلام من اجل الانسجام مع الاوضاع والسير مع تطلع المواطنين والصراعات المهنية.

» سيروا نحو التجديد والابداع ونحن سنكون دوماً داعمين لكم. »

مع تدقيقنا وفهمنا لوضع الاعلام في العالم، علينا ايضاً برؤية ومنظور جديد وبلاستفادة من التطورات التكنولوجية والالتزام باسس العمل الاعلامي، ان نصيغ سياسة وسترراتيجية جديدة للاعلام والسير بالتزامن مع التطورات الاعلامية.

ايها الرفاق الاخوات والاخوة

انتم جميعاً كنتم الاقلام المخلصة والنيرة للاتحاد الوطني والدفاع عن الاتحاد والقضية المشروعة لشعبنا، كنتم اصواتاً حرة وشجاعة، هذا مع انه كان لكم في مرحلة السلام دور مهم في توعية المجتمع وتطوير مسيرة الصحافة والثقافة، نحن نفتخر بكم جميعاً ومتأكدون من قدراتكم وامكانياتكم، انا على يقين بأنكم في هذا المؤتمر ستستفيدون من المختصين والاكاديميين وستخطون معاً باتجاه مرحلة اعلامية جديدة تكون بمستوى تطلع المواطنين وتتزامن مع المؤسسات الاعلامية الرائدة في العالم.

ايها الاعزاء

اعلامنا المرئي والمكتوب والمسموع يحتاج الى اعادة نظر جادة وتغييرات جذرية، نعلم بان مفاخرنا في السابق كثيرة، لكن هذا ليس كافياً ويجب ان تكون رؤيتنا نحو المستقبل ومن اجل هذا نحتاج الى التعامل مع الاعلام بفكر متطور ومبدع وان ننظم اعلامنا بخطوات عملية وسياسة جديدة للعمل الاعلامي بشكل يخدم كوردستان والمصالح الوطنية. انا سعيد ان مؤتمر بورد الاعلام سيكون مصدراً لتعزيز التواصل الاعلامي في جميع المؤسسات الحزبية التي تمثل اعلام جميع المكاتب والمراكز. في الختام اؤكد على ان الخبز والحرية للصحفيين والكتاب لم يكن شعاراً سياسياً فقط، بل هو تراث رصين للرئيس مام جلال وسنحافظ عليه. سيروا نحو التجديد والابداع ونحن سنكون دوماً داعمين لكم. دمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني



اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني ينهي مؤتمره بنجاح

تاريخ مليء بالمفاخر والامجاد

عقد اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس، مؤتمره الثاني ويستمر ليومين، ويأتي انعقاد المؤتمر تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني وكذلك تغيير هيكلية بورد الاعلام وصياغة سياسة جديدة للرسالة الاعلامية للاتحاد. وتلي في الجلسة الافتتاحية رسالة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الى المؤتمر، حيث أكد فيها أن «اعلامنا المرئي والمكتوب والمسموع يحتاج الى اعادة نظر جادة وتغييرات جذرية، نعلم بان مفاخرنا في السابق كثيرة، لكن هذا ليس كافياً ويجب ان تكون رؤيتنا نحو المستقبل ومن اجل هذا نحتاج الى التعامل مع الاعلام بفكر متطور ومبدع وان ننظم اعلامنا بخطوات عملية وسياسة جديدة للعمل الاعلامي بشكل يخدم كوردستان والمصالح الوطنية».

دور ملحوظ في جميع المراحل

من جهته قال عماد احمد مسؤول مكتب الاعلام والتوعية في كلمة القاها خلال انعقاد المؤتمر: في البداية اهنتكم بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر واتمنى لكم الموفقية.

واضاف: من الواضح ان الاتحاد الوطني الكوردستاني واجه العديد من الازمات الداخلية والخارجية، ولكننا استطعنا النهوض وعقد مؤتمرنا الخامس بنجاح كما تمكنا من الانتصار في انتخابات مجالس المحافظات في المناطق المتنازع عليها.

وواضح: في جميع المراحل كان دوركم بجميع قنواتكم ومؤسساتكم ملحوظاً وبارزاً، استطعتم تنفيذ المهام التي تقع على عاتقكم بنجاح، ومن هنا اشكركم باسم رئيس الاتحاد الوطني والمكتب السياسي ونشيد بجهوكم.

وقال عماد احمد: في هذا المؤتمر يجب ان نضع آلية جديدة للعمل الاعلامي وتحديد النواقص ومعالجتها، الجميع يعلم بان اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني له تاريخ مشرق مليء بالمفاخر والامجاد، وكان دوما مدرسة لتأهيل الكوادر الاعلامية

وحرية التعبير، ولكن نحن اليوم نحتاج الى اعادة النظر واستعدادات جديدة. وتابع مسؤول مكتب الاعلام والتوعية: انا متأكد بان مؤتمركم سيخرج بتوصيات جيدة لتطوير العمل الاعلامي، وساكون داعماً لكم دائماً لتنفيذ توصيات ومقررات هذا المؤتمر.

التقرير العام لمؤتمر الاعلام

من ناحيته قدم لطيف نيروبي مسؤول بورد الاعلام التقرير العام للمؤتمر الثاني واكد ان عقد المؤتمر بحاجة الى الجراة و الدعم وقد اثبتنا اننا بمستوى هذه الثقة بالنفس والجراة لدينا وهانحن نعقد مؤتمرنا الثاني للخروج بقرارات وتوصيات ومراجعات تعزز من دور ومهام اعلام الاتحاد الوطني . و اضاف: ان هذا المؤتمر بمثابة مؤتمر اتحادي لاعلام الاتحاد الوطني بشكل عام من حيث الحضور ومشاركة الاعضاء والاكاديميين والخبراء ويأتي انعقاده على مستوى اقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها . وشدد نيروبي قائلاً: ان رسالة الرئيس بافل للمؤتمر والحضور الاكارم في المؤتمر دعم قوي لنا و جزء اساسي لتوفيقنا في انجاز اعمال المؤتمر والخروج بتوصيات وقرارات مسؤولة وهادفة .»

اعلامنا لايقارن بأي اعلام آخر

هذا وفي فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر تم تسليم تقارير اللجان الخمسة الى لجنة الاشراف لقراءة ابرز توصياتها ومن ثم صوت الحاضرون باغلبية الاصوات التقرير النهائي مع طمانة الجميع بان ملاحظاتهم واقتراحاتهم ستؤخذ بنظر الاعتبار وستقدم التقارير والتوصيات عن طريق مسؤول مكتب الاعلام والتوعية ومسؤول بورد الاعلام الى رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والمكتب السياسي.. وقد القى عماد احمد مسؤول مكتب الاعلام والتوعية كلمة قال فيها: انا مسرور لانتهاؤ مؤتمرنا الثاني لاعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني بنجاح. و اضاف: نحن خلال اليوم الماضين ناقشنا الامور التي تخص الاعلام وتؤدي الى تطوير مسيرة اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني وراينا انه من الافضل الا نقلد اي اعلام آخر ولن نقارن انفسنا مع اي اعلام آخر. و اضاف: ان اعضاء لجان المؤتمر اغلبهم كانوا من الشباب والنساء وشاركوا بكل طاقاتهم في المناقشات وقدموا جميع مقترحاتهم وارائهم التي كانت مبعث سرور وفخر للجميع. و اضاف: نحن سنضع جميع المقترحات والتوصيات امام رئيس الاتحاد الوطني والمكتب السياسي والمجلس القيادي لكي تدخل حيز التنفيذ وسنعمل على تنفيذها باسرع وقت، وهذا المؤتمر لن يكون المؤتمر النهائي وستاتي نجاحات وانتصارات اخرى بعده.

التغير والتطور

كما القى لطيف نيروبي مسؤول بورد اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني كلمة في ختام اعمال المؤتمر الثاني لاعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني قال فيها: بكل سرور انهينا اعمال مؤتمرنا الثاني بكل نجاح وفي النهاية اثبت اعلاميينا بانهم يريدون التغيير والتطور. و اضاف: نحن نشكر الرئيس بافل جلال طالباني على دعمه المستمر لنا ونشكر المكتب السياسي والمجلس القيادي وجميع المشاركين في المؤتمر على جهودهم على انجاح المؤتمر وتقوية التوصيات والمقترحات لتطوير اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني.



الاتحاد الوطني يريد بناء قوة وطنية رصينة في اقليم كوردستان

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني ويعمل بكل جهد لتوحيد قوات البيشمركة، وبناء قوة وطنية رصينة لحماية اقليم كوردستان من اي مخاطر او تهديدات تواجهه.

وخلال استقباله يوم الثلاثاء ٢٠٢٤/١/٩ في مقر المكتب السياسي بمدينة اربيل، وفداً رفيع المستوى من قوات التحالف الدولي برئاسة جول فاو القائد العام لقوات التحالف الدولي في العراق بحضور دربار كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات وأسو مامند عضو المكتب السياسي ومارك سترو القنصل الامريكي العام في اقليم كوردستان، بحث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ووفد التحالف الدولي المستجندات الامنية والعسكرية وتوحيد قوات البيشمركة.

و شدد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة انجاح الجهود الوطنية من اجل حماية الامن والاستقرار وقال: جهودنا من اجل حماية الاستقرار في البلاد مستمرة، ومهامنا باتجاه النأي بالبلد عن الاوضاع غير المستقرة التي تشهدها المنطقة، ومن اجل ذلك نحن في تنسيق مع القوى والاطراف ولانريد ان يصبح بلدنا ساحة لحسم الصراعات.

وحول توحيد قوات البيشمركة وانجاح الجهود بهذا الشأن، قال الرئيس بافل جلال طالباني: نحن مستمرين بجهودنا من اجل تحقيق هذا الهدف السامي، ونريد بناء قوة وطنية رصينة على اساس التوازن والمساواة، ونرفض كل ارادة خارج هذه النية، ولانريد خلط المصالح الحزبية مع هذا الملف القومي.

من جانبه، قدم جول فاو شكره للرئيس بافل جلال طالباني على مساعداته وتنسيقه عن طريق استئناف مهام ونشاطات وزارة البيشمركة ومعالجة مشاكل الوزارة.

ضرورة استمرار عملية الاصلاح في قوات البيشمركة

وكذلك استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان الثلاثاء ٢٠٢٤/١/٩ بمدينة اربيل، وفد التحالف

الدولي برئاسة الجنرال جول فاوول القائد العام لقوات التحالف الدولي في العراق سوريا. وخلال اللقاء الذي حضره شورش اسماعيل وزير البيشمركة ودبان شمله نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية والقنصل الامريكي العام في اقليم كردستان، بحث الجانبان آخر المستجدات الامنية في المنطقة، واتفقا على ضرورة التنسيق والعمل المشترك بين قوات البيشمركة والقوات العراقية مع قوات التحالف من اجل حماية استقرار العراق واطليم كردستان.

في جانب آخر من اللقاء جرت مناقشة مخاطر المجاميع الارهابية، وان استمرار التوترات وعدم الاستقرار توفر الفرص اكثر لتحرك المجاميع الارهابية، لذا تم التاكيد على ضرورة ان تقوم الاطراف السياسية بمراعاة حساسية الاوضاع، وعن طريق اتباع سياسة حكيمة والابتعاد عن اي موقف يضر باستقرار العراق والمنطقة. كما تم خلال اللقاء، مناقشة الاصلاح في وزارة البيشمركة، وفي هذا الصدد اكد نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، ضرورة استمرار عملية الاصلاح في قوات البيشمركة بالصورة التي تم التخطيط لها.

الاتحاد الوطني مستمر بجهوده لتوحيد قوات البيشمركة

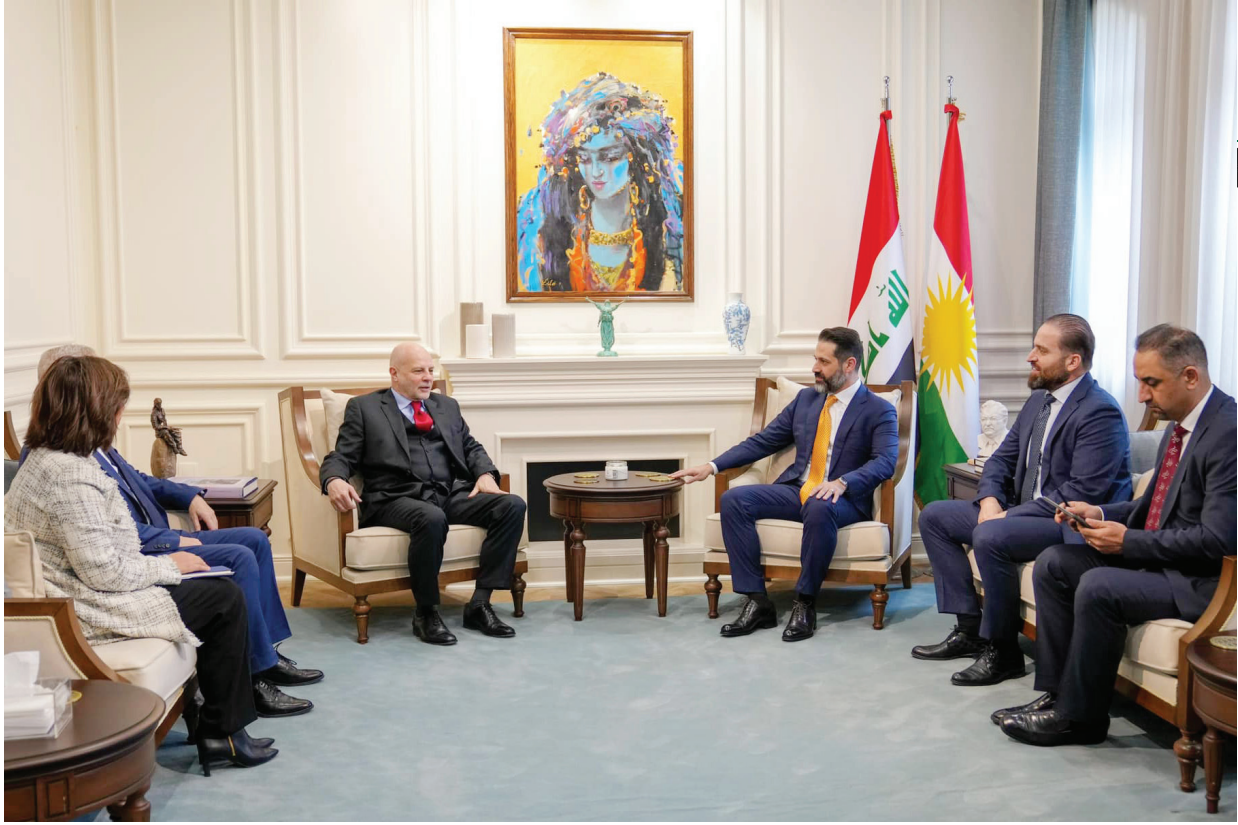
يقول اللواء احمد لطيف المتحدث باسم قوات ٧٠ ل PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني مستمر في جهوده لتوحيد قوات البيشمركة واتخذ خطوات كبيرة وجدية في هذا المجال. واذاف: ان قيادة القوات ٧٠ جهزت العديد من الاولوية وتم نقلها الى ملاك وزارة البيشمركة ونحن مستمرون ونسعى لجمع قوات البيشمركة تحت مظلة وزارة البيشمركة. من جهته يقول اللواء احمد لطيف: ان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوصي الينا وشجعنا باستمرار لتفعيل الجهود والاسراع بتوحيد قوات البيشمركة ولدينا لحد الآن ٢٩ لواء قد توحدت ونقلت الى ملاك وزارة البيشمركة كما لدينا ٤ الوية اخرى جاهزة للدخول تحت مظلة وزارة البيشمركة. واذاف: قوات التحالف تشيد دائما بجهود الاتحاد الوطني الكوردستاني من اجل توحيد قوات البيشمركة وسعيها وحرصها الدائم على تنفيذ هذا الهدف.

بناء قوة وطنية

يقول عثمان كريم سواره نائب رئيس لجنة البيشمركة في الدورة الخامسة لبرلمان كردستان ل PUKMEDIA: ان الرئيس بافل جلال طالباني يسعى بكل جهد من اجل توحيد قوات البيشمركة بناء قوة محكمة وطنية في اقليم كردستان. واذاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني جهز العديد من الاولوية ودخلت تحت مظلة وزارة البيشمركة والعمل مستمر في هذا الصدد.

اقليم كردستان يحتاج الى قوات وطنية موحدة

يقول عثمان كريم سواره: هناك تهديدات عديدة على اقليم كردستان في المرحلة الراهنة وفقط عن طريق القوات الوطنية الموحدة نستطيع الدفاع عن اقليم كردستان ومواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجهه. واذاف: ان قوات التحالف الدولي تريد توحيد قوات البيشمركة وان تكون قوات وطنية موحدة، وهي تشيد بجهود الاتحاد الوطني الكوردستاني وخطواته المستمرة من اجل توحيد قوات البيشمركة.



قوباد طالباني ووفد أممي:

ضرورة درء أي خطوة تعرض استقرار العراق والاقليم للخطر

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، الثلاثاء ٢٠٢٤/١١/٩ في أربيل، مع وفد من الأمم المتحدة برئاسة كلاوديو كوردون نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وبحثا معا جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاجتماع الذي حضره دابان شمله نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم، جرى التباحث حول سبل حل المشكلات بين اقليم كردستان وبغداد، ولاسيما مشكلة حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية، حيث بين قوباد طالباني للوفد الضيف آخر التطورات بهذا الصدد، وقال: «وفد الاقليم أجرى في زيارته الأخيرة الى بغداد مباحثات جيدة وإيجابية مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة الاتحادية، وهناك محاولات جادة لتعديل قانون الموازنة». وأضاف نائب رئيس حكومة الاقليم: «في هذه المرحلة، على حكومة الاقليم والأطراف الكردستانية البدء بحوارات جادة مع الأطراف العراقية والكتل البرلمانية، بهدف تعديل قانون الموازنة بطريقة تعالج مشكلة رواتب الموظفين وحصة الاقليم من الموازنة بشكل جذري».

وفي محور آخر من الاجتماع، تم التطرق الى انتخابات مجالس المحافظات وآليات تشكيل الحكومات المحلية، وقال قوباد طالباني بهذا الشأن: «يجب احترام أصوات وإرادة المواطنين وتشكيل الحكومات المحلية بالاستناد الى نتائج الانتخابات، وفي الوقت نفسه عدم تهيمش أي طرف أو مكون».

وفيما يتعلق بانتخابات برلمان كردستان، شدد نائب رئيس الوزراء على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تحظى برضا الجميع، وتضمن فيها حقوق الأطراف كافة ومن بينها المكونات.

وفي المحور الأخير من الاجتماع، تم بحث آخر المستجدات في المنطقة والوضع السياسي في العراق، واتفق الجانبان على أهمية أن تراعي الأطراف العراقية كافة حساسية الوضع، وتبني سياسة حكيمة للنأي عن أي مواقف أو خطوات تعرض استقرار العراق واطليم كردستان للخطر.



الاتحاد الوطني والديمقراطي: سنعمل في كركوك بشكل مشترك

زار وفد من الاتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك الثلاثاء ٢٠٢٣/١١/٩، مقر فرع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مدينة كركوك لمناقشة الاوضاع الراهنة. بعد انتهاء اللقاء، قال روند ملا محمد مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني خلال مؤتمر صحفي: سنعمل مع جميع الاطراف السياسية ونحن متفقين فيما بيننا، ونسعى لتعزيز العمل المشترك بين الاطراف الكوردستانية في كركوك وتوحيد البيت الكوردي.

واضاف: سنعمل على خدمة المواطنين ولن نقوم بتهميش اي مكون من مكونات كركوك، وسنزور جميع الاطراف السياسية وتبادل الاراء معهم حول اوضاع كركوك وسنعمل معاً وبشكل مشترك في جميع المناطق المتنازع عليها.

وقال: ستكون لدينا اجتماعات اخرى لمناقشة اخر التطورات في كركوك العمل بكل جهد لخدمة مواطنينا ومشاركة الجميع والاتفاق مع جميع الاطراف السياسية. كما نعاهد المواطنين في مدينة كركوك باننا سنستمر في خدمتهم ومرشحينا الفائزين سيكونون في خدمة المواطنين في مدينة كركوك.

من جانبه قال محمد كمال مسؤول فرع الحزب الديمقراطي في كركوك: نحن مستعدون للعمل مع الجميع واليوم بحثنا مع وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني مجمل الاوضاع في كركوك.

واضاف: نحن نرف بشرى للمواطنين باننا سنعمل معاً وسنقوم بالاجتماع مع الاطراف العربية والتركمانية لكي نتفق معهم على تشكيل ادارة خدمية لمحافظة كركوك.

ابوابنا مفتوحة امام الجميع

هذا وكان آسو مامند عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني قد كان في تصريح سابق، ان الادارة الجديدة لمحافظة كركوك ستكون في خدمة جميع المكونات.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يؤمن بالشراكة الحقيقية بشكل كامل، وابوابه مفتوحة امام جميع الاطراف السياسية لان خدمة ابناء كركوك امر مهم جداً لدى الاتحاد الوطني الكردستاني.

وتابع: نريد ان يدخل الكورد في مفاوضات تشكيل الحكومة المحلية في كركوك بكتلة موحدة للاجتماع مع الاطراف والمكونات الاخرى لتشكيل الحكومة تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.



مراسم يوم الشهيد العراقي..

تأكيدات على أهمية بناء عراق ديمقراطي اتحادي عادل وعملية سياسية ممثلة لجميع أطراف ومكونات الشعب

بهوياتهم الفرعية وكان يعتبرها امتداداً حقيقياً لهويتهم الوطنية الجامعة، فكان يرى في التنوع المجتمعي مصدر قوة .. وفي توحيد الكلمة مصيراً مشتركاً لا يمكن التخلي عنه أو التفريط به.

ونوه السيد الحكيم الى ان «فلسفة بناء الدولة تقوم على أساس تحقيق العدالة بين المواطنين، وهذه القيم لا يمكن تحقيقها من دون وجود عملية سياسية ممثلة لجميع أطراف ومكونات الشعب على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم الدينية والفكرية».

ودعا إلى «استنساخ تجربة إئتلاف إدارة الدولة في تشكيل الحكومة الاتحادية وتفعيلها في تشكيل

انطلق السبت ٢٠٢٤/١/١٣، الحفل التأسيسي الرسمي ليوم الشهيد العراقي في مكتب رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية السيد عمار الحكيم ببغداد، بحضور الرئاسة وكذلك بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني وقوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان ورئيس اقليم كردستان وكبار الشخصيات الحزبية والحكومية.

وقال السيد الحكيم في كلمته بمناسبة يوم الشهيد العراقي ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم: « لم يتوان الحكيم يوما في الدفاع عن حقوق المكونات العراقية جميعها .. والاعتزاز

لدينا الدستور وهو قانوننا في التعايش واعتماد النظام الاتحادي الديمقراطي

مشاركة الجميع في بناء العراق بعد سقوط الدكتاتورية. وأضاف رئيس الجمهورية: لقد اتيح لي أن التقى سماحة السيد الحكيم كثيراً في فترة ما بعد سقوط الدكتاتور وكان يجمعنا العمل المشترك من اجل العراق والديمقراطية سواء في كردستان او الخارج وكان سماحته يبدي حرصاً شديداً على الوحدة الوطنية العراقية وعلى أهمية بناء عراق ديمقراطي اتحادي عادل حر ومستقل».

*** وقال رئيس الوزراء محمد شياع السوداني خلال المراسم: «يلتئم جمعنا اليوم لنستذكر مرحلة مهمة في تاريخ العراق وجريمة مثلت انعطافة في المواجهة بين الإرهاب وشعبنا الصابر الأبدي، كان السيد الشهيد محمد باقر الحكيم ولا يزال مدرسة حيّة لمفاهيم الأمة الساعية إلى ترسيخ كيانه الأبدي وحققها في الوجود.

وأضاف: « انطلاقاً من هذه المبادئ المشرقة عقدنا العزم على السير في درب الإعمار والإصلاح والارتقاء بالمستوى المعاشي والخدمي لأهلنا في كل أرجاء الوطن، لقد علمتنا تجربة المجاهدين والشهداء أهمية التكاتف إزاء القضايا المصيرية وضرورة حضور نبض الوحدة الوطنية في وجدان كل عمل والغاية العليا تتمثل بالحفاظ على مصالح شعبنا والدفاع عن حريته وكرامته».

وقال رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان في كلمة خلال المراسم: «شكل مفهوم الشهادة

الحكومات المحلية بآليات تنسجم مع طبيعة تلك المحافظات».

الاتحاد تحت راية الدولة

زعيم تيار الحكمة، بيّن أن «بلدنا وشعبنا يستحقان منا الكثير، وإن أماننا الكثير من العمل لنضمن به بناء مستقبل أجيالنا عبر إدامة الاستقرار السياسي والنهوض بجميع القطاعات التنموية في البلاد، ولن يتحقق ذلك، إذا لم نتحد جميعاً تحت راية الدولة ونؤمن باحترام قرارها وسيادتها على الجميع».

وأردف أن «من الطبيعي أن نختلف فيما بيننا ضمن آليات الدستور والمؤسسات، لكننا في النهاية يجب أن نرجع إلى قرار الدولة وسيادتها وما يعبر عن رعاية المصالح العليا للبلاد، وعلينا أن نركز على المنجزات التي تحققت، وهي كثيرة، كي نواصل بروح التفاؤل والإيجابية أدوارنا في اكمال المسؤولية ومواصلة العمل على أتم الوجوه».

«نحن جميعاً نعرف جيداً أن عراق اليوم يختلف تماماً عما كان عليه قبل عقدين من الزمن، وأن التحديات الصعبة التي مرت علينا كعراقيين قد صقلت التجربة العراقية وأعطتنا منعة وقوة في مواجهة التحديات والأزمات، ولا يمكن التفریط أبداً بما تم تحقيقه، ولا يمكن السماح بتهديد هذه المنجزات والخطوات التي جاءت بتضحيات كبيرة من شعبنا من أجل أن ينعم العراق بالأمن والسلام والاستقرار».

*** من جهته قال الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد رئيس الجمهورية خلال المراسم: « نلتقي في مناسبة مؤلمة وهي استشهاد آية الله السيد محمد باقر الحكيم، مناسبة ختمت تاريخاً مشرفاً من النضال والجهاد، لا يمكن نسيان دور الشهيد في العمل المشترك مع الرئيس الراحل مام جلال في مواجهة الطغيان وتوحيد المعارضة العراقية ولا يمكن نسيان حرص سماحته على

دعوات لدعم حل مشكلة ميزانية ورواتب موظفي إقليم كردستان

مجتمعنا الرائع ويحسن حاضرتنا ويؤسس لمستقبلنا. لذا وبينما يجلس هنا الكثير من السادة الزعماء وكبار المسؤولين العراقيين، فإنني أدعو إلى أن نلتزم جميعنا بهذا الدستور كونه يحمي المساواة بين جميع مكونات وأقاليم ومحافظات العراق ويحفظ استقرار البلد.

وشدد رئيس الاقليم قائلاً: «بسبب الافتقار إلى الميزانية والرواتب في إقليم كردستان في الوقت الحاضر، يعيش الموظفون والأهالي ظروفًا قاسية للغاية. وقد أثر هذا بصورة سلبية جداً على كل القطاعات في إقليم كردستان. وهناك حاجة ملحة لحل هذه الأزمة الكبيرة بأقصى سرعة. وهذه مسؤوليتنا جميعاً، لأن إقليم كردستان وموظفيه جزء من العراق.

لذلك أدعو جميع القادة والأطراف السياسية، والكتل وجميع أعضاء مجلس النواب العراقي، إلى دعم حل مشكلة ميزانية ورواتب موظفي إقليم كردستان».

واختتم قائلاً: «لقد عملت حكومة العراق الاتحادية، برئاسة الاخ السيد محمد شياع السوداني بشكل فعال، وهذا ما عزز من مكانة العراق. وأسلوب العمل هذا كفيل بأن يزيد من ترسيخ مكانة بلدنا. لكن انتهاك صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة العراقية، من خلال استهداف البعثات الدبلوماسية وقوات التحالف الدولي والبيشمركة، يخزب عمل الحكومة ويضع العراقيين في طريقها وبرامجها ويسفر عن تعقيدات كثيرة ومتعددة الجوانب في العراق».

لدى العراقيين قيمة وجودية خاصة نحتفي بيوم الشهيد العراقي ونستحضر ذكرى استشهاد السيد محمد باقر الحكيم لتتزامن هذا العام مع ذكرى استشهاد قادة النصر».

وأضاف «نؤكد حقيقة مفادها أن الأمة التي قادتها شهداء لا يمكن أن ينال منها الأعداء، لقد حمل الشهداء القادة وإخوتهم الوطن في عيونهم وقلوبهم لتظل أرضه عزيزة وشعبه كريماً».

وجدد زيدان «دعوته للاهتمام بقيمة الشهادة والشهداء والاعتناء بعوائلهم».

*** وقال نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان في كلمته خلال المراسم: «الهجوم على البعثات الدبلوماسية وقوات التحالف والبيشمركة يقوّض عمل الحكومة، ويضع العراقيين في طريقها، وبرامجها ويسفر عن تعقيدات كثيرة ومتعددة الجوانب في العراق. وأضاف «لقد الحقت هذه الهجمات الكثير من الضرر بأمن وحياة مواطني إقليم كردستان، وتسببت في انتشار القلق، والاضطرابات في جميع أسواق العراق ومنحت اراهابيي داعش الفرصة لتكثيف هجماتهم».

وتابع رئيس الاقليم بالقول ان: قوات التحالف جاءت بناء على دعوة من للحكومة العراقية لغرض التصدي لداعش، وينبغي ان تُتاح الفرصة للحكومة الاتحادية ومحمد شياع السوداني رئيس الوزراء للحوار معهم وفق خطة مشتركة وعلى أرضية آمنة خالية من المشاكل بهدف الاتفاق على مستقبل التعاون بين قوات التحالف والعراق.

واضاف: «نركز اليوم على مصدر قانوني شرعي مهم جداً لتطوير وتعزيز التعايش المشترك بين مكونات العراق. فمنذ عام ٢٠٠٥ لدينا الدستور وهو قانوننا في التعايش واعتماد النظام الاتحادي الديمقراطي. وتتآلف روح الدستور مع العدالة وتقاسم السلطات والنظام الاتحادي. وتطبيق الدستور كما هو يحافظ على ماضي



ضرورة الشراكة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ورسم السياسات العامة

نص كلمة فخامته في الحفل التأسيسي بمناسبة يوم الشهيد العراقي 2024/1/13

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤، في الحفل التأسيسي الذي إقامه تيار الحكمة الوطني بمناسبة يوم الشهيد العراقي ذكرى استشهاد آية الله العظمى سماحة السيد محمد باقر الحكيم (قدس). وألقى السيد الرئيس، خلال الحفل كلمة، أشاد فيها بالدور المهم لشهيد المحراب في مقارعة الدكتاتورية، وفي العمل المشترك مع الرئيس الراحل مام جلال وقادة القوى الوطنية من أجل توحيد جهود المعارضة العراقية، وذلك في ظروف تاريخية بالغة التعقيد والصعوبة.

في مايلي نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله ..

تلتقي اليوم هنا بمناسبة مؤلمة، إنها مناسبة استشهاد سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم. وهي مناسبة ختمت تاريخاً مشرفاً من العمل الجهادي والنضالي الذي واصله سماحة السيد الشهيد بشجاعة وإيمان حتى آخر لحظات حياته.

لقد أتيت لي أن ألتقي سماحة السيد الحكيم كثيراً في فترة الصراع ضد الدكتاتورية أو في ما بعد سقوط الدكتاتور. وكان يجمعنا العمل المشترك من أجل حرية العراق والديمقراطية، حيث تعددت اللقاءات سواء في كردستان أو في الخارج، ثم في العاصمة بغداد وفي جميع تلك اللقاءات كان سماحته يبدي حرصاً شديداً على الوحدة الوطنية العراقية،

وعلى أهمية بناء عراق ديمقراطي اتحادي عادل، حر ومستقل.

وفي هذا الاستذكار لا يمكن نسيان الدور المهم للشهيد في مقارعة الدكتاتورية وفي العمل المشترك مع الرئيس الراحل مام جلال وقادة القوى الوطنية من أجل توحيد جهود المعارضة العراقية، وذلك في ظروف تاريخية بالغة التعقيد والصعوبة.

كما لا يمكن نسيان دوره المشرف ما بعد سقوط الدكتاتورية وحرص سماعته على شراكة الجميع في البناء. فكانت خسارته بوقت مبكر مؤثرة إلا أن الأسرة الكريمة، أسرة آل حكيم، ملأت الفراغ الكبير الذي خلفه الشهيد، وذلك من خلال الدور المحوري الذي قام به الراحل سماعة السيد عبدالعزيز الحكيم رحمه الله، والذي واصله بعد ذلك ويواصله بحكمة واجتهاد سماعة السيد عمار الحكيم.

وفي الحقيقة دائماً تتأكد حاجة العملية السياسية الجارية في البلد إلى جهود الجميع من أجل الارتقاء في عملية البناء ورسم الأفق الاستراتيجي للعراق الذي نطمح إليه.

لقد نجحنا، شعباً وحكومة وقوى سياسية وقوات مسلحة، في تحقيق انتصارات باهرة ضد الإرهاب والوصول إلى بيئة وطنية موحدة تجاوزت الكثير من المشكلات ورسخت الاستقرار الأمني، وهذا ما يتطلب مضاعفة الجهود للقضاء نهائياً على التحديات ولتعزيز الأمن والاستقرار ومواصلة الجهود من أجل البناء والتقدم بالعراق.

وفي المجال السياسي وإدارة الدولة يمكننا تعزيز التقدم الحاصل، وذلك من خلال احترام الفصل ما بين السلطات، ومن خلال العمل المشترك والتشاور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ورسم السياسات العامة؛ من أجل تحقيق التفاهم الوطني المسؤول في مواجهة الاختلافات وتباين الآراء والمواقف.

وكل هذا يتحقق بالتعاون ما بين جميع الأطراف؛ من أجل تثبيت ركائز الدولة وصيانة الدستور ومنع التفرد باتخاذ القرارات والإجراءات أحادية الجانب.

خارجياً نجح العراق في تطوير علاقاته مع البلدان المجاورة ودول المنطقة وترسيخ العلاقات مع كثير من دول العالم، وذلك باعتماد سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة وعلى مراعاة مبادئ السيادة والاستقرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتتواصل حالياً في مختلف المحافظات عمليات البناء والخدمات، ونتمنى لهذه الجهود أن تتطور أكثر خصوصاً بعد انتخاب مجالس المحافظات، حيث ننتظر من هذه المجالس المنتخبة توحيد الجهود لصالح الارتقاء بالبناء والتطوير. إننا، أيها السيدات والسادة، نعيش في منطقة تشهد حالياً الكثير من التحديات التي تهدد الأمن والسلام. نؤكد بهذا الصدد موقف العراق ودوره في الحرص على الأمن والاستقرار وتغليب لغة الحوار وحسن التفاهم.

وندين بشدة ما يتعرض له شعب فلسطين من حرب إبادة أغلب ضحاياها من النساء والأطفال والشيوخ. ونؤكد أن إيقاف هذه الحرب مسؤولية المجتمع الدولي المطالب بموقف أكثر حزماً لتحقيق السلام وتأمين مصالح الشعب الفلسطيني بدولته المستقلة وعلى ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

ندين بشدة أيضاً محاولات توسعة مساحة الحرب، مؤكدين أن نيران المغامرات في هذا المجال من شأنها حرق

الجميع.

الرحمة الواسعة للفقيد الشهيد السيد محمد باقر الحكيم.

الرحمة لجميع شهداء العراق..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



رئيس الجمهورية: اعتماد مبدأ الحوار الجاد للحد من الأزمات والتوترات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٩ كانون الثاني ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق السيدة ألينا رومانوسكي والوفد المرافق لها.

وَجَرى، خلال اللقاء، بحث التطورات الأمنية الأخيرة في العراق والمنطقة، وتم التأكيد على ضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتكاتف الجهود الدولية للحد من الأزمات والتوترات واعتماد مبدأ الحوار الجاد والتفاهات بين الأطراف الإقليمية والدولية.

وتطرق رئيس الجمهورية إلى وضع قوات التحالف الدولي في العراق الذي يجب أن يكون ضمن إطار الدعم للقوات الأمنية في مجالات التدريب وتقديم الاستشارات، مشيراً إلى أهمية وضع برنامج عمل محدد لها، وأشار السيد الرئيس إلى أن العراق حريص على بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار والعالم وبما يخدم مصالح العراق وشعوب المنطقة ويسهم في تقريب وجهات النظر بين الدول.

وجدد فخامة الرئيس موقف العراق الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وضرورة وقف العدوان وعمليات الاستهداف اليومي للسكان المدنيين في غزة والمدن الفلسطينية الأخرى، مؤكداً أن تداعيات الحرب على قطاع غزة انعكست سلباً على استقرار المنطقة بأكملها، موضحاً ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي والولايات المتحدة بشكل خاص مسؤوليتهما لوقف العدوان على فلسطين.

بدورها أكدت السفيرة الأمريكية أهمية توطيد العلاقات والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك ووفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والولايات المتحدة، مشيرة إلى حرص الولايات المتحدة على أمن واستقرار المنطقة ودعم الجهود الدولية لإنهاء الأوضاع في فلسطين.

أهمية دعم المساعي الدولية لإرساء الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٤، سعادة سفير جمهورية أذربيجان لدى العراق نصير ممدوف.

وجرى، خلال اللقاء، بحث طبيعة العلاقات الثنائية وتطورها، حيث أكد السيد الرئيس حجم الفرص المتاحة لتوسيع آفاق التعاون الثنائي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية والسياحية. ونظرا لورود شكاوى من قبل أهالي السليمانية بخصوص عدم منحهم تأشيرات دخول إلى أذربيجان، أكد فخامة الرئيس ضرورة تيسير مهمة منح تأشيرات الدخول إلى كافة المواطنين لتشمل جميع محافظات العراق بما فيها محافظة السليمانية التي يعاني أبناؤها من الحصول على تأشيرات الدخول إلى أذربيجان. بدوره، أعرب السفير الآذري عن رغبة بلاده في إدامة وتطوير العلاقات بين البلدين، مؤكداً أن الاتفاقيات والمذكرات المهمة التي وقعت خلال زيارة فخامة الرئيس إلى جمهورية أذربيجان تعد ركيزة للتعاون الشامل وبناء شراكات تخدم المصالح المتبادلة.

كما أكد السفير ممدوف أهمية منح التأشيرات لكافة المواطنين العراقيين ومن ضمنهم أهالي مدينة السليمانية وتبسيط الإجراءات المتخذة بهذا الصدد، مشيراً إلى أنه سيتم العمل على فتح خط طيران مباشر بين باكو والسليمانية. وكذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١١ كانون الثاني ٢٠٢٤ في قصر بغداد، السفير الدنماركي لدى العراق السيد كرستيان تورنينغ.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة تعزيز العلاقات بين العراق والدنمارك في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق المصالح المتبادلة للشعبين الصديقين.

وأشار فخامته إلى أهمية التعاون والتنسيق بين البلدين لدعم المساعي الدولية في إرساء الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

من جانبه، أكد السفير الدنمارك دعم بلاده لجهود العراق في ترسيخ أمنه واستقراره، والحرص على توطيد علاقات الصداقة والتعاون وبما يخدم تطلعات الشعبين العراقي والدنماركي.

كما قدّم السفير عرضاً بشأن تنازل جلالة الملكة مارغريت الثانية عن العرش إلى ولي العهد الأمير فريدريك هنريك ومراسم التتويج المرتقبة، حيث أعرب رئيس الجمهورية عن أمنياته بالتوفيق والنجاح لسمو الأمير في مهامه المقبلة.



رئيس الاقليم يبحث مسائل الميزانية والرواتب وتصدير النفط مع الاطراف العراقية والدولية

تصدير نفط إقليم كردستان وسائر المسائل الإدارية والمالية والاقتصادية.

واتفق الجانبان في الرأي بأن من الممكن حل هذه المسائل بحسب ما يقضي به الدستور وأنه لا ينبغي إلحاق الضرر بمواطني إقليم كردستان.

و جدد بارزاني التأكيد على وجوب أن يكون هناك حل نهائي لموضوع رواتب موظفي إقليم كردستان، وعدم خلط هذه المسألة بغيرها من المسائل.

وشكلت مجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك محوراً آخر للاجتماع.

هذا وعقد رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني

عقد نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، بعد ظهر (السبت، ٣ كانون الثاني ٢٠٢٤) مع محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء الاتحادي العراقي.

وتناول الاجتماع التباحث بشأن الأوضاع السياسية والأمنية العراقية وآخر المستجدات على الساحة الإقليمية، وعلاقات أربيل وبغداد، وشدد الجانبان على وجوب حماية أمن واستقرار وسيادة البلد وعلى النأي بالعراق عن مشكلات وتعقيدات المنطقة.

وفي محور آخر للاجتماع، كان هناك حوار جاد حول خطوات حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية باتجاه حل مسألة الميزانية والرواتب واستئناف

بارزاني: وجوب حل نهائي لموضوع رواتب موظفي إقليم كردستان

في العراق وإقليم كردستان وضرورة الحفاظ على أمن واستقرار البلد.

وشدد الجانبان على دور ومكانة السلطة القضائية في حل مشاكل البلد، وبحثا موضوع استهداف البعثات الدبلوماسية وقوات التحالف الدولي وقوات البيشمركة. وفي هذا الصدد اتفق الجانبان في الرأي بوجود حماية أمن واستقرار البلد وأن لا ينزلق العراق في التورط بمشكلات وتعقيدات المنطقة، ووصفا استهداف البيشمركة بأنه يضر بأمن واستقرار البلد.

مباحثات مع رئيس ائتلاف دولة القانون

ومواصلة للقاءاته واجتماعاته في بغداد، بحث نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، مساء (السبت، ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤)، مع د.نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون، آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق والمشاكل العالقة بين أربيل وبغداد.

واتفق الجانبان في الرأي بأن على الأطراف السياسية ومكونات العراق أن يواجهوا بالتعاون والتلاحم تحديات المرحلة والظروف المعقدة بالمنطقة ومخاطر الإرهاب، ولهذا لا ينبغي أن يتورط العراق في تعقيدات المنطقة، وأن يعمل الجميع على حماية المصالح العليا للبلد.

اجتماعاً ثانياً مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ذلك عقب اجتماع اول أجراه الجانبان صباح اليوم في بغداد.

وافاد مراسل شبكة رووداو الإعلامية في بغداد، بأن «رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني عقد اجتماعاً ثانياً مع رئيس الحكومة العراقية في العاصمة بغداد»، للتباحث بشأن تعديل قانون الموازنة العراقية لحل مشكلة رواتب الموظفين بالإقليم. وحسب المراسل فقد دعي رئيس إقليم كردستان الى مأدبة عشاء أقامها رئيس الوزراء العراقي، وعقب المأدبة، عقد اجتماع ثنائي ضمّ رئيس اقليم كردستان ورئيس الحكومة العراقية. من المقرر عقد الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء العراقي، هذا الأسبوع، الأحد (١٤ كانون الثاني ٢٠٢٤)، وحسب معلومات حصلت عليها شبكة رووداو الإعلامية ستكون مناقشة تعديل قانون الموازنة العامة المحور الرئيس في اجتماع المجلس يوم غد.

مباحثات مع رئيس مجلس القضاء الأعلى

وخلال اجتماع عقد مساء (السبت، ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤)، بين نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، و فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، جرى التباحث حول سبل التعاون بين السلطتين القضائيتين

المالكي: هناك نية حقيقية لحل المشاكل بين بغداد وأربيل

وصلاح الحال في إقليم كردستان يؤثر على بغداد إيجابياً. لذلك حينما نجتمع دائماً تكون المناقشات حول طبيعة العلاقات المشتركة، وبعض الأمور التي تحتاج الى علاجات، نستطيع أن نقول انها بعض المشكلات الناجمة عن طبيعة العمل».

واضاف: «ناقشنا العملية السياسية، والعلاقات الثنائية بين الإقليم والمركز، وبعض الامور التي تتعلق بالأجواء الأمنية المتوترة، وهذا الذي يحصل في بعض مناطق الإقليم ايضاً، حرصاً منا على سلامة الاقليم وحرصاً على سلامة الوضع الامني في العراق»، مردفاً: «ناقشنا كان يستند على اننا شركاء في ان نبني بلدا مستقراً، وان نجنب العراق من الإنزلاق في القضايا الأمنية».

وعن حل مشكلة رواتب الموظفين في إقليم كردستان، قال المالكي: «الأخوة الكورد تحدّثوا عن هذا، ونحن إن شاء الله سنتحدّث مع الحكومة عن قضية الرواتب»، مؤكداً ان هناك نية حقيقية لحلّ المشاكل بين بغداد وأربيل و«هذا شيء واجب لا مناص منه، ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة الإقليم بقاء المشاكل عالقة».

«المهمة والمسؤولية تفرض نفسها على الطرفين، ان يتفاعلا بإيجابية بعيداً عن مصلحة المنتفع والمتضرر» حسب قول المالكي.

وعن استمرار الحوار بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان لحل مشاكل أربيل – بغداد، أكد الجانبان على حل المشكلات من خلال التفاهم وعلى أساس الدستور وبما يضمن حقوق ومستحقات المكونات كافة.

الهجمات بالمسيرات على إقليم كردستان، وعلاقات العراق مع دول الجوار، وتهديدات داعش، وتداعيات الحرب في غزة على المنطقة بصورة عامة، كانت مواضيع البحث في محور آخر من الاجتماع.

المالكي: مصيرنا مع إقليم كردستان مشترك

الى ذلك صرح رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي بأن مصير العراق مشترك مع مصير إقليم كردستان، مؤكداً على حرص بغداد على سلامة الوضع في بغداد وأربيل.

جاء ذلك في تصريح صحفي أدلى به المالكي لشبكة رووداو الإعلامية، عقب انتهاء اجتماعه مع رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، مساء اليوم السبت (١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤) في بغداد.

وكشف المالكي عن مضمون اجتماعه مع رئيس إقليم كردستان بالقول: «إن النقاشات والحوارات متواصلة بيننا وبين رئاسة الإقليم، لأن المصير مشترك،

حوار جاد حول خطوات حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية

لحل المشاكل العالقة بينهما من خلال الحوار والتفاهم. انتخابات مجالس المحافظات العراقية، وعلاقات العراق مع دول المنطقة والعالم على أساس المصالح المشتركة، شغلت جانباً آخر من الاجتماع.

مباحثات مع السفارة الأمريكية في العراق

مواصلة للقاءاته واجتماعاته في بغداد، اجتمع السيد نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، مساء (السبت، ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤)، مع سعادة السيدة ألينا رومانوسكي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. وتبادل الجانبان خلال الاجتماع الآراء ووجهات النظر حول الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، وعلاقات أربيل وبغداد والحوار بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية من أجل حل المشاكل العالقة بينهما، وبحثاً آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة بصورة عامة والاحتمالات والتوقعات المتعلقة بها.

واتفق الجانبان في الرأي بأهمية حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة والحد من اتساع رقعة التوترات فيها. وفي محور آخر من الاجتماع تمت مناقشة علاقات أمريكا مع العراق وإقليم كردستان ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك للجانبين.

في وقت سابق من مساء اليوم، استقبل رئيس ائتلاف دولة القانون، رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، في مقره بالعاصمة بغداد، عقب انتهاء مراسم الحفل التأييني لذكرى استشهاد محمد باقر الحكيم، بحضور الرئاسات وقادة الكتل والأحزاب السياسية للعراق.

والتقى رئيس إقليم كردستان الذي يجري زيارة للعاصمة العراقية بهذه المناسبة، عدداً من القادة والسياسيين، منهم رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، رئيس حزب تقدّم محمد الحلبوسي، ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وبحث معهم التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة.

مباحثات مع مع رئيس عصابات أهل الحق

في غضون زيارته إلى بغداد (السبت ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤)، تبادل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان خلال اجتماع مع قيس الخزعلي رئيس عصابات أهل الحق، الآراء حول الأوضاع السياسية والأمنية في العراق. وشدد الجانبان على أهمية حماية أمن واستقرار البلد وابتعاد العراق عن تعقيدات المنطقة، وسلطا الضوء على علاقات أربيل وبغداد معبرين عن دعمهما

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



العراق.. الإصلاحات ضرورية لترسيخ الاستقرار

حرية التعبير مُهدّدة واستمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الحقوقية

***التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش**

***تيرانا حسن/المديرة التنفيذية**

بعد عقود من النزاع المسلح، يتمتع العراق بالفترة الأكثر استقراراً منذ ما قبل الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣. إلا أن العراق ما يزال هشاً ومنقسماً بشدة، واستمرت المظالم التي أدت إلى الاحتجاجات الحاشدة في ٢٠١٩ دون حل، وشملت عدم الرضى عن النظام السياسي الحالي وسوء الخدمات العامة وتدهور البنية التحتية وتفشي الفساد. استمر في ٢٠٢٣ القمع العنيف للمتظاهرين واعتقال الصحفيين الذين يغطون المظاهرات. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، بعد أكثر من عام بقليل على الانتخابات الاتحادية لعام ٢٠٢١، وافقت النخب السياسية

أخيراً على تعيين محمد شياع السوداني رئيساً للوزراء. منذ أن تولى السوداني منصبه، حاول الاستفادة من فترة الهدوء والاستقرار النسبيين، وركز في جدول أعماله على خمس قضايا رئيسية: مكافحة الفساد، ومعالجة البطالة، والحد من الفقر، والإصلاح الاقتصادي والمالي، وتحسين الخدمات الحكومية. في يونيو/حزيران ٢٠٢٣، وافق البرلمان العراقي على ميزانية سنوية بقيمة ١٩٨/٩ تريليون دينار عراقي (١٥٣ مليار دولار أمريكي) لثلاث سنوات (٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥)، وهي الأكبر في تاريخ البلاد، وأول ميزانية لعدة سنوات تتم الموافقة عليها.

أحرز العراق عدة خطوات إيجابية في احترام ودعم حقوق الإنسان، مثل اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تنفيذ «قانون الناجيات الأيزيديات»، وتشريع «سياسة حماية المدنيين». في يونيو/حزيران ٢٠٢٣، نشرت حكومة إقليم كردستان تحديثاً يسلط الضوء على الإنجازات الإيجابية التي حققتها في إطار خطتها الخمسية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق، والتي نُشرت في مايو/أيار ٢٠٢٢.

لكن الاقتتال السياسي الداخلي منع إقرار تشريعات أساسية من شأنها أن تحمي حقوق العراقيين، مثل مشاريع القوانين المتعلقة بحماية الطفل ومناهضة العنف الأسري. أصبح تفعيل الإصلاحات الهيكلية التي تعالج مظالم المواطنين العراقيين أكثر إلحاحاً في سياق أزمة المناخ المتفاقمة، مما يؤكد حاجة العراق إلى تحويل اقتصاده ومصدره الرئيسي للإيرادات الحكومية بعيداً عن الوقود الأحفوري.

حقوق المرأة

بعد لعب دور محوري في حركة الاحتجاجات ٢٠١٩-٢٠٢٠، استمرت النساء في النضال ضد الأعراف الأبوية المتجذرة في النظام القانوني العراقي. يتيح قانون العقوبات العراقي الإفلات من العقاب على العنف الرجال ضد النساء، بما في ذلك الأحكام التي تسمح للزوج بمعاينة زوجته، وللأبوين بتأديب أولادهم، والأحكام المخففة على أعمال العنف، بما في ذلك القتل لما يسمى بـ«دوافع الشرف». يسمح قانون العقوبات أيضاً لمرتكبي جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي بالإفلات من الملاحقة القضائية أو إلغاء الأحكام التي صدرت بحقهم إذا تزوجوا ضحاياهم.

واصلت منظمات حقوق المرأة الدعوة إلى قانون لمناهضة العنف الأسري، لكن الجهود البرلمانية تعثرت. لم تحظ ضحايا العنف القائم على الجندر سوى بوصول محدود إلى المأوى أو العدالة، وحوكمت بعض ضحايا الاتجار بالبشر وأدّن بتهمة الدعارة. لم تسمح الملاجئ الحكومية القليلة في إقليم كردستان العراق للنساء بالدخول أو الخروج إلا بأمر محكمة. في حين أن هناك عدداً قليلاً من الملاجئ السرية للنساء في العراق، والتي تديرها منظمات غير حكومية محلية، إلا أنها لم تحظ بدعم واسع، وغالباً ما تعرضت للانتقاد، وفي بعض الأحيان المهاجمة من قبل العائلات والمداهمة من قبل السلطات.

واجهت النساء في الزيجات غير المسجلة (أي الزيجات التي أجراها قادة دينيون لكن لم تُسجل في محكمة الأحوال الشخصية) تحديات شديدة في الاستفادة من الخدمات الحكومية والحماية الاجتماعية إذا لم يتم تسجيل زواجهن قانونياً. غالباً، يحدث الزواج غير المسجل كوسيلة للتحايل على القيود القانونية المفروضة على زواج الأطفال وتعدد الزوجات والزواج القسري، وللتهرب من دفع النفقة الزوجية في حالة الطلاق. دون شهادة زواج مدنية، لا تستطيع النساء الولادة في المستشفيات الحكومية، أو الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية المشروطة بحالة الزواج، أو الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهن، أو اللجوء إلى القانون للمطالبة بالنفقة الزوجية أو إعالة الطفل في حالة الطلاق.

الوثائق المدنية

في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، وجدت سبع منظمات إغاثة أنه بعد نحو خمس سنوات على إعلان الحكومة الانتصار على «تنظيم الدولة الإسلامية» (المعروف أيضا بـداعش)، كان ما يزال نحو مليون عراقي، ممن نزحوا بسبب استيلاء الجماعة المسلحة على مساحات من الأراضي العراقية والمعركة لاستعادتها، غير قادرين على الحصول على الوثائق المدنية الأساسية. شملت الوثائق التي لم يتمكنوا من الحصول عليها شهادات الميلاد والزواج والوفاة، بالإضافة إلى بطاقة الهوية الوطنية الموحدة الجديدة نسبيا في العراق. هذه الوثائق أساسية للحصول على الخدمات العامة الضرورية، بما في ذلك الحصص الغذائية الشهرية وحصول الأطفال على التعليم.

كافحت النساء اللاتي فررن من عائلات تعسفية دون وثائق هويتهن القانونية من أجل استبدالها. من دون بطاقة هوية مدنية، تواجه النساء أيضا تحديات في التنقل بحرية والتسجيل للحصول على بطاقة الإقامة، وهي مطلوبة لاستئجار مسكن أو تأمين عمل.

قد لا يتمكن الأطفال المولودون من زيجات غير مسجلة أو المولودون خارج إطار الزواج، بمن فيهم المولودون نتيجة الاغتصاب، من الحصول على شهادات الميلاد وبالتالي وثائق مدنية أساسية أخرى، مما يحد من حصولهم على الخدمات الحكومية والحماية الاجتماعية. إذا لم تُحل مشكلة الوثائق، لن يتمكن المتضررون من الالتحاق بالمدارس، والحصول على فرص العمل، وقد يضطرون أنفسهم إلى الدخول في زيجات غير مسجلة في وقت لاحق من حياتهم.

حقوق الطفل

في يونيو/حزيران ٢٠٢٣، طرح مجلس النواب العراقي مشروع قانون لحماية الطفل، وهو الأول من نوعه في البلاد وخطة مهمة في حماية حقوق الأطفال. إذا أقر القانون، سيعالج قضايا حاسمة مثل عمالة الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم. سيكرس أيضا الحقوق الأساسية للأطفال بشكل صريح في القانون، بما فيها الحق في الحياة والصحة والتعليم والجنسية.

على مدى السنوات الـ٢٠ الماضية، ازدادت معدلات زواج الأطفال في العراق بثبات. وجدت دراسة أجرتها وزارة التخطيط و«الجهاز المركزي للإحصاء» عام ٢٠٢١، أن ٢٥/٥٪ من النساء المتزوجات في العراق تزوجن قبل سن ١٨ عاما، و٢٠/٢٪ من النساء تزوجن قبل سن ١٥ عاما. توصلت بحوث هيومن رايتس ووتش إلى أن الزيجات غير المسجلة كانت فعليا ثغرة لزواج الأطفال. ارتبط ارتفاع معدلات زواج الأطفال بالفقر، وانعدام الأمن، وانخفاض التحصيل العلمي للفتيات. يمكن أن يتسبب زواج الأطفال وحمل المراهقات بآثار صحية ضارة خطيرة، ويمكن أن يحد من الحصول على التعليم والعمل، ويؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف الجنسي والأسري.

حرية التعبير

في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، أطلقت الحكومة حملة لاستهداف «المحتوى الهابط» على الإنترنت. في الشهر نفسه، أطلقت وزارة الداخلية منصة تتيح للعراقيين الإبلاغ عن أي محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي «تتضمن إساءة للذوق العام وتحمل رسائل سلبية تخذش الحياء وترزعزع الاستقرار المجتمعي». تم تلقي أكثر من ٩٦ ألف شكوى خلال

شهر واحد. نتيجة لذلك، حُكم على ستة أشخاص بالسجن، لكن أطلق سراحهم بعد ذلك. تستخدم الحملة المادة ٤٠٣ من قانون العقوبات العراقي، التي تجرم المواد المنشورة «المخلّة بالحياء أو الآداب العامة». ينص الدستور العراقي على حرية التعبير، بما فيه للعاملين في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، لكنه يتضمن أيضاً قيوداً على التعبير الذي ترى السلطات أنه ينتهك النظام العام والأخلاق. استُخدمت قوانين ذات صياغة فضفاضة لاستهداف الصحفيين والنشطاء والسياسيين الأخصام وإسكاتهم، بما يشمل في إقليم كردستان العراق. في كثير من الحالات، لا تتعلق الدعاوى القضائية الزائفة لمكافحة التشهير بإثبات ارتكاب الفرد لجريمة، بل باستخدام الإجراءات القانونية نفسها كعقوبة أو وسيلة للتحكم في أنشطة الشخص المتهم.

تغيّر المناخ والتدهور البيئي

صنفت الأمم المتحدة العراق باعتباره الدولة الخامسة الأكثر تعرضاً لمخاطر الاحتباس الحراري وتغير المناخ، واستمرت الأزمة البيئية في العراق في التفاقم من حيث نطاقها وشدتها. من أعراض هذه الأزمة الجفاف والتصحر وزيادة تواتر وشدة العواصف الرملية والتلوث وارتفاع درجات الحرارة. من المتوقع أن تصبح مساحات شاسعة من العراق غير صالحة للسكن في السنوات أو العقود المقبلة. ساهم ضعف تشريعات حماية البيئة والممارسات الصناعية المسببة للتلوث، مثل حرق الغاز أثناء استخراج النفط، في ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان بين السكان المحليين. تسعى حركة بيئية متنامية في العراق إلى معالجة التدهور البيئي الناجم عن النزاع وسوء إدارة الموارد، وإعداد العراق للتكيف مع الواقع الجديد لتغير المناخ، وتعزيز انتقال العراق بعيداً عن الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري. كما هو الحال مع نشطاء المجتمع المدني، قوبلت جهود نشطاء هذه الحركة بالمضايقات والترهيب والتهديدات. في فبراير/ شباط ٢٠٢٣، اختطفت جماعة مسلحة مجهولة ناشطاً بيئياً بارزاً وعذبته واحتجزته لأسبوعين. في مارس/ آذار ٢٠٢٣، وعد رئيس الوزراء السوداني باتخاذ إجراءات شاملة لمعالجة تغير المناخ، بما فيها خطط لتلبية ثلث احتياجات الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة.

عودة النازحين

بعد ست سنوات من استعادة القوات العراقية والتحالف العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة آخر الأراضي التي كان يسيطر عليها داعش، لا يزال حوالي ١/١٦ مليون عراقي نازحين داخلياً، معظمهم في إقليم كردستان العراق. في أبريل/ نيسان ٢٠٢٣، أغلقت وزارة الهجرة والمهجرين على عجل «مخيم جدة ٥»، آخر مخيم رسمي للنازحين في الأراضي التابعة للحكومة الاتحادية، دون سابق إنذار، رغم المخاوف بشأن سلامة سكان المخيم في مناطقهم الأصلية. منذ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١، أعادت السلطات العراقية أكثر من ٥,٥٠٠ عراقي احتجزوا تعسفياً كمشتبه بهم من داعش وأفراد أسرهم في شمال شرق سوريا. يُرسل معظم العائدين إلى جدة ١، وهو «مخيم إعادة تأهيل» مؤقت قرب الموصل، قبل العودة إلى أماكنهم الأصلية. أشاد أنطونيو غويتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة ومسؤولون أمريكيون بعمليات العادة لكن بعض المنظمات غير الحكومية وموظفو الأمم المتحدة شككت فيما إذا كانت عمليات إعادة إلى الوطن تفي بمبادئ الأمم المتحدة للعودة الآمنة والطوعية، وأعربوا عن مخاوفهم بشأن مغادرة الأسر للمخيم دون الوثائق الأساسية مما قد يحد من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات الحكومية في مواطنهم الأصلية.

لا يزال ٦٠٪ من سكان سنجار نازحين في مخيمات ومنازل منذ ٢٠١٤، عندما فروا من هجمات داعش والهجمات العراقية المضادة. كانت العوائق الرئيسية أمام عودتهم هي استمرار انعدام الأمن في سنجار نتيجة الغارات الجوية التركية والتنافس بين الجماعات المسلحة على السيطرة على المنطقة، وتأخر إعادة إعمار الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وعدم تقديم الحكومة العراقية تعويضات عن المنازل والأعمال المتضررة خلال العمليات العسكرية.

التوجه الجنسي والهوية الجندرية

عام ٢٠٢٣، أصبح المناخ السياسي تجاه المثليات/ات ومزدوجي/ات التوجه الجنسي وعابري/ات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم-عين) في العراق أكثر عدائية بشكل ملحوظ. في ١٥ أغسطس/آب، قدم رعد المالكي، وهو عضو مستقل في البرلمان، مشروع قانون يفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة على السلوك الجنسي المثلي والسجن بسبب التعبير عن العبور الجندري. في وقت سابق من ذلك الشهر، أصدرت «هيئة الاتصالات والإعلام العراقية» توجيهها يأمر جميع وسائل الإعلام باستبدال مصطلح «المثلية الجنسية» بـ «الشذوذ الجنسي» في بياناتها التي تُنشر وتُبث، ويحظر استخدام مصطلح «الجندر».

في إقليم كردستان العراق، في ٣١ مايو/أيار، أمرت إحدى المحاكم بإغلاق منظمة «راسان» الحقوقية بسبب «أنشطتها في مجال المثلية الجنسية». في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، اقترح أعضاء في برلمان إقليم كردستان العراق مشروع قانون لمعاقبة أي فرد أو جماعة تدافع عن حقوق مجتمع الميم-عين.

استمر الإفلات من العقاب على استهداف مجتمع الميم-عين في الإنترنت، والعنف ضده، بما فيه القتل والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي على أيدي الجماعات المسلحة في العراق. استهدفت السلطات العراقية أيضاً أفراد مجتمع الميم-عين باستخدام مجموعة من الأحكام الغامضة في قانون العقوبات العراقي بهدف ضبط الأخلاق والأعمال المخلة بالحياة والحد من حرية التعبير.

الأطراف الدولية الرئيسية

بعد مرور عشرين عاماً على غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، تقاعست حكومة الولايات المتحدة عن توفير التعويضات أو غيرها من سبل الإنصاف للعراقيين الذين عانوا من التعذيب وغيره من ضروب الانتهاكات في السجون التي أدارتها الولايات المتحدة في البلاد.

ما زال الناجون بلا سبيل واضح لرفع دعوى لدى حكومة الولايات المتحدة أو التقدم بطلب للحصول على تعويض أو اعتراف، رغم أن آثار التعذيب تعتبر واقعا يوميا للعديد من الناجين العراقيين وعائلاتهم.

تواصل تركيا شن غارات جوية بانتظام واغتيالات مستهدفة في شمال العراق، تستهدف في المقام الأول «حزب العمال الكردستاني» و «وحدات مقاومة سنجار»، مما يؤدي أحيانا إلى مقتل مدنيين.

في يوليو/تموز ٢٠٢٣، قُدِّم أربعة من الذين نجوا أو شهدوا غارة جوية تركية يُزعم أنها استهدفت مستشفى مدني في سنجار وقتلت ثمانية أشخاص، شكوى رسمية إلى «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة.

أدان العراق الهجمات مرارا باعتبارها انتهاكا لسيادته، لكنه امتنع إلى حد كبير عن التحقيق في الهجمات أو تقديم تعويضات للضحايا.



عبد الحليم الرهيمي:

العراق واحتمالات احتدام الصراع في المنطقة

عشرات الأجانب من الامريكيين والبريطانيين وجنسيات أخرى. لقد أدى هذا الحدث الكبير، إلى بدء إسرائيل في اليوم التالي شن حرب عسكرية قذرة ومدمرة ضد أبناء غزة ومؤسساتها وبنائها التحتية.. والمستمرة حتى الآن، إلى دخول دول المنطقة وشعوبها ودول العالم الاخرى بمرحلة احتقان واحتدام الصراعات السياسية والعسكرية القائمة اساساً، بتصاعد العنف وارتكاب المجازر وبهياج شعبي ورسمي على الصعيد العالمي، مستنكراً لما تقوم به إسرائيل من جهة والتعبير عن فزع ومخاوف شعوب معظم بلدان

بينما تتسع رقعة التوترات والصدامات العسكرية والسياسية في المنطقة والعالم، ومنها الحرب العدوانية الدائرة بين اسرائيل والشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، والحرب الروسية العدوانية ضد الشعب الاوكراني والحرب الأهلية الدائرة بين القوى المسلحة في السودان، فضلاً عن الصراع الامريكي الصيني حول تايوان.. وغيرها من الصراعات، حدثت عملية ٧ اكتوبر (تشرين الاول) التي قامت بها حركة (حماس) ضد إسرائيل والتي أسفرت عن قتل نحو ١٤٠٠ إسرائيلي، ، واسر واحتجاز نحو ٣٠٠ جندي ومستوطن إسرائيلي، إضافة إلى

الواقع على الأرض يشي بأن العراق سيكون أحد ساحاته الخطرة

أكبر سيقود إلى كارثة بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل وشعوب المنطقة).

وقد أوضح التقرير (بأن الحرب الأوسع نطاقاً، المحتملة، قد تشمل اليمن وسوريا ولبنان والعراق وإسرائيل وإيران..) ويصل تقرير الصحيفة إلى استنتاج يقول (إن الضربات الأمريكية المحدودة ربما لن تردع إيران عن دعم المزيد من الهجمات، التي ينفذها حلفاؤها في أنحاء المنطقة كافة).

ومهما تكن الآراء في تقرير - تحليل صحيفة (الغارديان) فإن الواقع على الأرض وتطوره الخطير في الأيام الأخيرة على مختلف مواقع وجبهات الصراع يشي، بأن العراق سيكون مثلما هو الآن أحد ساحاته الخطرة، ولكي يتجنب العراق وشعبه الكوارث المتوقعة من هذه الصراعات وتأثيراتها وانعكاساتها المدمرة عليه، يتطلب من جميع الجهات الاجتماعية والسياسية الشعبية والرسمية، وخاصة تلك التي بيدها اتخاذ القرارات والمواقف المصيرية، التمتع بالحيافة والقدر الكبير من الشعور بالمسؤولية، وبمصلحة العراق وشعبه لا مصالح وأهداف وغايات جهات ودول أخرى، ذلك أن العواطف وتقديم مصالح الآخرين على المصالح الوطنية الحقيقية للعراق وشعبه، يعني دفع العراق والعراقيين إلى كوارث جديدة مدمرة، وهما لم يتخلصا بعد من آثار ونتائج ما لحق بهما من كوارث في العقود الماضية.

العالم، ما سيلحق بهم من كوارث اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية من جهة أخرى إلى الحد الذي يمكن القول فيه أن المنطقة والعالم أصبح غيرهما بعد ٧ أكتوبر.

ولأن إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو أصبحت تشعر بما لحق بها من هزيمة مرة وكسر هيبتها وغطرستها، وتنامي شعور الخوف على مستقبلها، فإن نزعة الانتقام التي ستتعمق لديها املاً بتبديد ما لحق بها من هزيمة معنوية وسياسية وكسر هيبتها، وهذا ما سيدفعها لمواصلة الحرب القاسية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة، وإن اختلفت مع سياسة الولايات المتحدة الداعم الأساس لها عسكرياً وسياسياً، وهو الأمر الذي سيؤجج الصراع أكثر فاكثراً في المنطقة وينسحب بالتالي على دول العالم الأخرى مما سيسفر عنه احتدام وتفاقم الصراع على صعيد المنطقة والعالم، وبأجندات وأهداف متباينة، وهذا سيؤدي إلى تفجيرات أمنية وعسكرية وحروب تمتد على أوسع رقعة من المنطقة والعالم. إزاء هذا التصاعد في احتدام تلك الصراعات واحتمالات اتساع نطاقها وما سينجم عنها من كوارث، عبّرت أصوات دولية مثل تصريح الأمين العام للأمم المتحدة غوتيرش، الذي عبر عن خشيته مما سيحدث من كوارث، أما صحيفة «الغارديان» البريطانية فقد حذرت في تقرير - تحليل نشرته عشية عيد الميلاد (الكريسماس) من وصول الاحتدام في الصراعات إلى التدهور، لمرحلة يصبح فيها من الصعب منع اتساع الحرب الإقليمية، خاصة في (ظل الخطر الذي يهدد الملاحة البحرية قرب اليمن).

واكد تقرير «الغارديان» (بأن الضغوط تتزايد على إدارة الرئيس جو بايدن، لتقوم بالرد على إيران وحلفائها، وتستدرك الصحيفة لتقول : إن اندلاع حريق

المرصد التركي و الملف الكردي



في مئوية تركيا، تسييس المحاكم وتكميم أفواه الإعلام

***هيومن رايتس ووتش**

(إسطنبول) - قالت «هيومن رايتس ووتش» في التقرير العالمي ٢٠٢٤ «اليوم إن القرارات المسيّسة للمحاكم وبوادر الصراع على السلطة في النظام القضائي بعد إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان هدّدت بتدمير سيادة القانون في تركيا خلال ٢٠٢٣. في مئوية تركيا، تعرضت وسائل إعلام البلاد للرقابة وتواجه منصات إخبارية مستقلة الملاحقة والغرامات التعسفية.

انتُخب أردوغان لولاية رئاسية ثالثة في ٢٨ مايو/أيار، بعد فوز التحالف بقيادة حزبه، «العدالة والتنمية»، في الانتخابات البرلمانية في ١٤ مايو/أيار.

وقال هيو ويليامسون، مدير أوروبا وآسيا الوسطى في هيومن رايتس ووتش: «سرعان ما أعقبت فوز أردوغان في

الانتخابات صراعات داخل القضاء وتسييس لقرارات المحاكم، ما يشير إلى التآكل الشديد لحقوق الإنسان وسيادة القانون في البلاد. في مئوية تركيا، يشمل سجلها الحقوقي إسكات وسائل إعلام واستهداف المعارضين السياسيين ومعاقبتهم باستمرار».

في التقرير العالمي ٢٠٢٤ بنسخته الـ ٣٤، الصادر في ٧٤٠ صفحة، تُراجع هيومن رايتس ووتش الممارسات الحقوقية في أكثر من ١٠٠ بلد. في مقالها الافتتاحية، تقول المديرية التنفيذية تيرانا حسن إن التبعات الكبيرة للعام ٢٠٢٣ لا تتعلق فقط بقمع حقوق الإنسان ووقوع فظائع حرب، ولكن أيضا بانتقائية الحكومات في التعبير عن الاستنكار والدبلوماسية المبنية على الصفقات، التي كان لها ثمن باهظ دفعه المستبعدون منها. لكنها تقول إنه كانت هناك أيضا إشارات تبعث على الأمل، ما يظهر إمكانية إيجاد مسار آخر، وتدعو الحكومات إلى عدم الاستثناء في احترام التزاماتها الحقوقية.

في سبتمبر/أيلول، أصرت محكمة التمييز على تحدي «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» عبر تمسكها بالإدانات غير المبررة للحقوقي عثمان كافالا وأربعة آخرين، على خلفية دورهم المزعوم في احتجاجات ٢٠١٣ على خطط تطوير حديقة غيزي. تجاهلت محكمة التمييز قرار المحكمة الدستورية عبر منع إطلاق سراح المتهم في قضية حديقة غيزي جان أنالاي ليستلم مقعده النيابي الذي فاز به في انتخابات مايو/أيار.

تشمل الإجراءات الأخرى المثيرة للقلق في ٢٠٢٣ القيود على الإعلام، والرقابة على الإنترنت، وحظر المظاهرات، واستغلال الإجراءات الجنائية ضد صحفيين، وحقوقيين، وسياسيين، ومستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، وغيرهم. وزادت حالات التعذيب وسوء المعاملة من قبل الشرطة والدرك في أعقاب زلزال ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣ المدمر في جنوب شرق البلاد. لجأت الحكومة إلى خطاب الكراهية ضد المثليين/ات، ومزدوجي/ات التوجه الجنسي، وعابري/ات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم-عين) في الفترة السابقة لانتخابات مايو/أيار، ومددت فترات احتجاز السياسيين الكرد بتهمة مسيسة، وكثفت ترحيل اللاجئين والمهاجرين.

وتم تصنيف التقرير العائلي حول تركيا كالآتي:

* حرية التعبير

* حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات

* الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان

* التعذيب وسوء المعاملة في الحجز

* النزاع الكردي وقمع المعارضة

* اللاجئين وطالبو اللجوء والمهاجرون

* حقوق النساء والفتيات

* التوجه الجنسي والهوية الجندرية

* التغير المناخي، السياسات والآثار

* الأطراف الدولية الرئيسية

* فيما يأتي نص التقرير

أدت إعادة انتخاب رجب طيب أردوغان و«تحالف الشعب» بقيادة حزبه «العدالة والتنمية» في مايو/أيار ٢٠٢٣

في انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة إلى تعزيز نظام سلطوي يعاقب بشكل معتاد وتعسفي المنتقدين والمعارضين السياسيين، ويمارس سيطرة شديدة على وسائل الإعلام والمحاكم. فاز أردوغان في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٨ مايو/أيار بنسبة ٥٢/٢٪ من الأصوات ليضمن فترة رئاسية ثالثة. تغلب أردوغان على منافسه كمال كيليتشدار أوغلو من «حزب الشعب الجمهوري»، أبرز حزب معارض، والذي كان مدعوماً من تحالف أحزاب معارضة.

خلف زلزالان مدمران وقعوا في ٦ فبراير/شباط، وأثرا على المحافظات الجنوبية الغربية لتركيا وشمال غرب سوريا، أكثر من ٥٠ ألف قتيل في تركيا، و١٠٠ ألف مصاب على الأقل، ومئات آلاف المشردين والمهجرين. استمرت أزمة كلفة المعيشة مع تزايد تضخم الأسعار، الذي وصل إلى ٦١٪ على أساس سنوي بحلول أكتوبر/تشرين الأول بحسب تقديرات «معهد الإحصاء التركي».

حرية التعبير

كانت سيطرة حكومة أردوغان على معظم وسائل الإعلام ذات أهمية خاصة في عام الانتخابات، ما دفع «البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات» بقيادة «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» و«مجلس أوروبا» إلى الإشارة إلى أنه خلال الحملة الانتخابية، تمتع الائتلاف الحاكم «بأفضلية غير مبررة شملت التغطية الإعلامية المتحيزة». شدد المراقبون على أن محطات البث العامة، مثل «تي آر تي»، «فضلت بشكل واضح الأحزاب الحاكمة ومرشحيها» وأن القيود المستمرة على حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير «أعاقت مشاركة بعض السياسيين، والأحزاب المعارضة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة في العملية الانتخابية».

يُصدر «المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون»، هيئة تنظيم البث المؤيدة للحكومة، بشكل معتاد غرامات تعسفية على القنوات التلفزيونية القليلة المنتقدة للحكومة، ولا سيما قناة «خلق تي في»، بسبب التعليقات التي أدلى بها على منصتها خلال فترة الانتخابات. ومن بين مَنْ غُرِّموا وفُرضت عقوبات عليهم قناة «تيلي ١»، التي اعتُقل رئيس تحريرها ميردان يانارداغ في ٢٧ يونيو/حزيران بحجة تعليقاته غير التحريضية بشأن عبد الله أوجلان، زعيم «حزب العمال الكردستاني» المسجون، خلال بث تلفزيوني. أطلق سراح يانارداغ من الحبس الاحتياطي في جلسة محاكمته الأولى في ٤ أكتوبر/تشرين الأول، بعد محاكمته بتهمة «نشر الدعاية الإرهابية» و«الإشادة بالجريمة والمجرمين»، حيث أدين وحكم عليه بالسجن ٣٠ شهراً، وهو الحكم الذي استأنفه. بالإضافة إلى ذلك، عُوقبت في أغسطس/آب قناة تيلي ١ نتيجة تصريحات يانارداغ بتعليق بث القناة لسبعة أيام، وهو إجراء غير مسبوق.

تعمل وسائل الإعلام المستقلة في تركيا بشكل رئيسي عبر منصات الإنترنت. تأمر السلطات بشكل معتاد بإزالة المحتوى الناقد عبر الإنترنت أو التغطية الإخبارية السلبية المتعلقة بوزراء الحكومة والرئيس وأعضاء السلطة القضائية. يواجه الصحفيون المحاكمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وكذلك بموجب تهم التشهير الجنائية، بما يشمل تهمة «إهانة الرئيس» المستخدمة على نطاق واسع والتي قالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إنها تخرق الحق في حرية التعبير. حتى كتابة هذا الملخص، كان ما لا يقل عن ٤٣ صحفياً وإعلامياً محبوسين احتياطياً أو يقضون عقوبات بالسجن بتهمة ارتكاب جرائم إرهابية بسبب عملهم الصحفي أو ارتباطهم بوسائل الإعلام. وسَّعت الحكومة الرقابة على الإنترنت بشكل كبير من خلال سلسلة تعديلات تشريعية أُقرت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

يُستهدف الصحفيون الكرد بشكل غير متناسب. في محاكمة في ديار بكر شملت ١٨ صحفياً وإعلامياً كردياً متهمين

«بالانتماء إلى منظمة إرهابية»، كان ١٥ منهم قد أمضوا بالفعل ١٣ شهرا في الحبس الاحتياطي قبل إطلاق سراحهم في الجلسة الأولى في يوليو/تموز. وفي محاكمة في أنقرة شملت ١١ صحفيا كرديا، كان تسعة قد أمضوا بالفعل سبعة أشهر في الحبس الاحتياطي قبل إطلاق سراحهم في جلسة الاستماع الأولى في مايو/أيار. كانت المحاكمتان مستمرتين في وقت كتابة هذا الملخص.

حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات

ما يزال عشرات آلاف الأشخاص يواجهون محاكمات جائرة بتهمة الإرهاب على أساس صلاتهم المزعومة بالحركة التي يقودها رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، والتي تعتبرها الحكومة منظمة إرهابية («منظمة فتح الله الإرهابية») ومسؤولة عن محاولة الانقلاب العسكري في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦. وقد واجه الكثيرون السجن المطول والتعسفي بدون أي سبيل انتصاف فعال بعد صرفهم الجماعي من وظائفهم الحكومية والقضائية. أعلن وزير العدل في أغسطس/آب أن ١٥,٠٥٠ من سجناء منظمة غولن المسجونين والمدانين ما زالوا في السجن. بعد انتخابات مايو/أيار، واصلت وكالة الاستخبارات التركية ممارسة تنظيم عمليات اختطاف أفراد وتسليمهم إلى تركيا بسبب ارتباطاتهم المزعومة بحركة غولن بالتواطؤ مع السلطات في البلدان ذات الأطر الضعيفة لسيادة القانون. في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، تجاوزت السلطات الطاجيكية إجراءات التسليم القانونية بخطف أمسال كوتش وكوراي فورال ثم نقلهما جوا إلى تركيا ليتم حبسهما احتياطيا في انتظار محاكمتهما. تحظر السلطات الإقليمية بشكل معتاد الاحتجاجات والتجمعات للدوائر الانتخابية المنتقدة للحكومة، وغالبا ما تنتهك أحكام المحاكم المحلية التي تخلص إلى هذا الحظر غير متناسب. تعتقل الشرطة بعنف المتظاهرين المرتبطين بالجماعات اليسارية أو الكردية، ويُعتقل بعضهم ويُحبسون احتياطيا بتهمة مقاومة الشرطة أو عدم التفقز.

الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان

في سبتمبر/أيلول، أيدت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة استئناف في تركيا، الإدانة التي لا أساس لها والحكم بالسجن المؤبد بحق الناشط الحقوقي عثمان كافالا، وكذلك الأحكام بالسجن ١٨ عاما بحق كل من تشيدم ماطر، وجان أتالاي، ومينه أوزردين، وطيفون قهرمان بتهمة تتعلق بمحاولة الإطاحة بالحكومة لدورهم المزعوم في احتجاجات جيزي بارك في إسطنبول عام ٢٠١٣، التي كانت غالبا قانونية وسلمية. أسقطت المحكمة إدانات ثلاثة آخرين، وأطلق سراح اثنين منهم (موسى يابيسي وحقان ألتيباي) في انتظار إعادة المحاكمة. احتُجز كافالا وآخرون تعسفا منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧ إلى حين إدانتهم في أبريل/نيسان ٢٠٢٢. ألقى الرئيس أردوغان خطابات عامة متكررة ضد كافالا طوال المحاكمة؛ تُظهر القضية المستوى العالي من السيطرة السياسية لإدارة أردوغان على المحاكم التركية والتحدي الصارخ لإجراءات مجلس أوروبا ضد تركيا، إذ تقاعست عن تنفيذ حكمين من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يقضيان بالإفراج عن كافالا.

حتى كتابة هذا التقرير، كان ما يزال محامي حقوق الإنسان جان أتالاي، المتهم في محاكمة جيزي بارك، في السجن وغير قادر على شغل المقعد البرلماني الذي فاز به نيابة عن «حزب العمال التركي» في انتخابات مايو/أيار، في انتهاك مباشر لقرار «المحكمة الدستورية» في أكتوبر/تشرين الأول بالإفراج عنه. تستمر السلطات في استخدام تهمة الإرهاب والتشهير لمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وفي بعض الأحيان،

يُستهدف المحامون الذين يمثلون المشتبه بهم في قضايا الإرهاب بالاعتقال أيضا في انتظار المحاكمة ويلاحقون بتهم الإرهاب.

التعذيب وسوء المعاملة في الحجز

منذ العام ٢٠١٦، نادرا ما يتم التحقيق بشكل صارم في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الشرطة والدرك والسجون، وتتم مقاضاة الجناة حتى بنسبة أقل. في الأيام التي تلت زلزال فبراير/شباط، أفادت تقارير متعددة عن قيام الشرطة والدرك بضرب الناس أثناء جهود الإنقاذ بذريعة قيامهم بالتهريب. توفي رجل، يُدعى أحمد غورشي، أثناء احتجازه لدى قوات الدرك في ألتينوزو في محافظة هاتاي بعد تعرضه هو وشقيقه للتعذيب. ما يزال التحقيق جاريا مع قوات الدرك. كما تلقى لاجئون سوريون معاملة سيئة من الشرطة، ما يعكس أيضا كراهية الأجانب.

إلى جانب التقارير المستمرة عن المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والاحتجاز في مراكز الترحيل حيث يخضع الرعايا الأجانب، بمن فيهم طالبو اللجوء، للاحتجاز الإداري في انتظار إجراءات الترحيل، كانت ثمة حالات موثقة جيدا لإطلاق جنود وقوات الدرك النار على المهاجرين وطالبي اللجوء أو إساءة معاملتهم بشدة أثناء محاولتهم عبور الحدود من سوريا إلى تركيا.

النزاع الكردي وقمع المعارضة

ركّزت تركيا حملتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني بضربات طائرات مسيّرة في شمال العراق، معقل الحزب، وكذلك بشكل متزايد في شمال شرق سوريا ضد «قوات سوريا الديمقراطية» بقيادة الكرد والتي تدعمها الولايات المتحدة، حيث دمرت الغارات التركية في أكتوبر/تشرين الأول البنية التحتية الحيوية وقطعت المياه والكهرباء عن الملايين.

تواصل تركيا احتلال الأراضي في شمال سوريا، حيث انتهك وكلاؤها السوريون حقوق المدنيين مع الإفلات من العقاب (انظر فصل سوريا). في ١ أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت وحدة من حزب العمال الكردستاني مسؤوليتها عن تفجير انتحاري عند مدخل وزارة الداخلية في أنقرة.

تبنت حكومة أردوغان خطابا يثير الانقسام الشديد ضد أحزاب المعارضة خلال حملتها الانتخابية في مايو/أيار، حيث اتهمت باستمرار حزب الشعب الجمهوري بدعم حزب العمال الكردستاني، ووزعت فيديو مزيفا يُظهر كمال كيليتشدار أوغلو من حزب الشعب الجمهوري مع لقطات لقادة حزب العمال الكردستاني.

لم يدخل حزب الشعب الديمقراطي المؤيد للكرد الانتخابات بسبب وجود قضية إغلاق ضده لم يتم البت بها أمام المحكمة الدستورية التركية، وأوصى أنصاره بدل ذلك بالتصويت لحزب آخر هو «حزب اليسار الأخضر» الذي فاز بـ ٦١ مقعدا.

يقبع عشرات رؤساء البلديات وأعضاء البرلمان السابقين في حزب الشعب الديمقراطي ومسؤوليه في السجن احتياطيا أو يقضون أحكاما بعد إدانتهم بجرائم إرهابية بسبب أنشطتهم السياسية المشروعة غير العنيفة وخطبهم ومنشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. من بينهم الرئيسان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش وفيغن يوكسكداغ، المسجونان منذ ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، رغم أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإطلاق سراحهما فورا.

يواجه عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو، المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض، ملاحقتين قضائيتين مستمرتين لدوافع سياسية قد تمنعانه من ممارسة السياسة. حتى كتابة هذا الملخص، كانت إدانته بإهانة المجلس الأعلى للانتخابات قيد الاستئناف، وفي قضية ثانية بدأت في يونيو/حزيران، اتُهم بالفساد في العام ٢٠١٥ خلال ولايته كرئيس لبلدية منطقة بيليك دوزو في إسطنبول.

اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون

تستمر تركيا في استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم. حتى كتابة هذا الملخص، كان أكثر من ٣/٢ مليون سوري يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة، وأكثر من ٢٩٠ ألف شخص من مختلف البلدان غير الأوروبية لديهم شكل من أشكال وضع اللجوء المشروط. تعتبر الحكومة التركية في الغالب الأشخاص القادمين من أفغانستان والعراق ودول أخرى غير أوروبية مهاجرين غير نظاميين، وتفرض قيوداً صارمة على السبل المتاحة لهم لتقديم طلب حماية دولية، وترحل باستمرار مجموعات كبيرة وتنشر إحصاءات تُظهر ذلك. تقوم السلطات التركية أيضاً بعمليات صدّ جماعية على الحدود بدون احترام الإجراءات الواجبة.

خلال الحملة الانتخابية في مايو/أيار، استخدم السياسيون المعارضون على نحو متزايد المشاعر المعادية للأجانب كسلاح، مع توجيهها بشكل خاص نحو السوريين والأفغان، ودعوا إلى عودة السوريين إلى سوريا المنهكة بالحرب. رد أردوغان بالتعهد بإعادة توطين مليون سوري في المناطق التي تحتلها تركيا في شمال سوريا. منذ الانتخابات، امتلأت مراكز الترحيل بسرعة بالسوريين والأفغان وغيرهم من المجموعات المعرضة للخطر. تستمر ممارسة ترحيل الرجال وبعض الصبية بشكل غير قانوني إلى شمال سوريا، غالباً بعد إجبارهم على التوقيع على نماذج العودة الطوعية، رغم حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢٢ وحكم المحكمة الدستورية الصادر في مايو/أيار ٢٠٢٣ الذي خلص إلى أن الإعادة القسرية تحت ستار العودة الطوعية إلى الوطن تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان في عدة جوانب.

حقوق النساء والفتيات

بعد عامين من انسحاب تركيا عام ٢٠٢١ من «اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي»، المعروفة بـ «اتفاقية إسطنبول»، تعكس جرائم قتل النساء والفتيات المتكررة التحديات في توفير الحماية الفعالة للنساء في تركيا اللواتي يبلغن عن العنف الأسري. أفادت «منصة سنوقف قتل النساء»، وهي جمعية تشن حملة ضد جرائم قتل النساء والفتيات وتدعم أسر الضحايا، عن وقوع ٢٥٤ حالة قتل نساء من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول.

في سبتمبر/أيلول، رفضت محكمة في إسطنبول دعوى رفعها النيابة العامة في ٢٠٢١ لحل «سنوقف قتل النساء»، رافضة اتهام النيابة بأن الجمعية تصرفت ضد بنية الأسرة و«انتهكت القانون والأخلاق».

التوجه الجنسي والهوية الجندرية

جعلت حكومة أردوغان خطاب الكراهية المناهض للمثليين/ات ومزدوجي/ات التوجه الجنسي وعابري/ات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم-عين) جزءاً أساسياً من حملتها الانتخابية وخطابها السياسي العام، وجذبت قاعدة الناخبين المحافظين وأثارت الاستقطاب المجتمعي بينما عرّضت أفراد مجتمع الميم-عين لخطر كبير. رافق الحظر التاسع على

التوالي لفعاليات أسبوع الفخر «إسطنبول برايد» في يونيو/حزيران اعتقالات من قبل الشرطة بحق أولئك الذين حاولوا التجمع. تحظر السلطات بشكل منتظم وتعسفي فعاليات أخرى تنظمها مجموعات مجتمع الميم-عين. ألغت السلطات المحلية في جميع أنحاء البلاد حفلات موسيقية للفنانين الداعمين علنا لحقوق مجتمع الميم-عين أو المنتقدين للقيود الحكومية ذات الصلة. برر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون فرض غرامات على المنصات الرقمية لبث محتوى إبداعي يذكر أفراد مجتمع الميم-عين، قائلا إنه ينتهك «القيم المجتمعية والثقافية» و«بنية الأسرة التركية» و«الآداب».

التغير المناخي، السياسات والآثار

تساهم تركيا بشكل متصاعد في أزمة المناخ، التي تلحق أضرارا متزايدة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. في حين صادقت تركيا على «اتفاقية باريس» في ٢٠٢١، فإن سياساتها والتزاماتها المناخية «مقصرة بشكل خطير» في تحقيق الأهداف العالمية للحد من الاحتباس الحراري ضمن سقف ١/٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وفقا لـ«متتبع العمل المناخي»، وهو مشروع علمي مستقل يتتبع الجهود المناخية الحكومية. يقابل تقاعس تركيا عن تحديد الأهداف الطموحة لخفض الانبعاثات وتحقيقها التزام مستمر بتشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والتوسع في استخراج الفحم. في يوليو/تموز، قبل تدمير غابة أكيبيلين في مقاطعة موغلا لتغذية محطات الطاقة المحلية التي تعمل بالفحم بمقاومة قوية من قبل المجتمع المحلي ونشطاء المناخ. تدخلت الشرطة لتفريق الاحتجاجات باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، ووقعت العديد من الاعتقالات التعسفية.

الأطراف الدولية الرئيسية

أعلن الاتحاد الأوروبي في سبتمبر/أيلول عن دعم مالي إضافي لتركيا من أجل اللاجئين السوريين الأكثر ضعفا مقابل فرض قيود على دخول اللاجئين والمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي. رغم أن تركيا ما تزال مرشحة رسميا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن العملية وصلت إلى طريق مسدود. أكدت المفوضية الأوروبية في تقرير التوسع الخاص بتركيا في نوفمبر/تشرين الثاني أن «تدهور حقوق الإنسان والحقوق الأساسية مستمر»، مشيرة إلى «أوجه القصور الخطيرة في عمل المؤسسات الديمقراطية في تركيا» و«الأفضلية غير المبررة» التي تمتع بها أردوغان في الانتخابات الرئاسية. في يونيو/حزيران، أوصت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الحكومة التركية «بضمان عدم احتجاز الأطفال دون سن ١٨ عاما أو محاكمتهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب»، ورفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية مما هي عليه الآن، ١٢ سنة، إلى «١٤ سنة على الأقل»، وجعل السن الدنيا للزواج «١٨ سنة من دون استثناء». في سبتمبر/أيلول، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما (يالتشينكايا ضد تركيا) له تبعات على عشرات الآلاف في تركيا المضطهدين بسبب ارتباطهم المزعوم بحركة غولن. وجدت المحكمة أن الملاحقة القضائية والإدانة بتهمة «العضوية في منظمة إرهابية» على أساس الاستخدام المزعوم لتطبيق الهاتف المحمول «بايلوك» من قبل أتباع غولن كان تنفيذا تعسفيا للقانون وينتهك مبدأ الشرعية. كما وجد الحكم أيضا انتهاكات للحق في المحاكمة العادلة والحق في حرية تكوين الجمعيات، وقضى بأن على تركيا تنفيذ تدابير عامة لتجنب وصول آلاف القضايا المماثلة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.



تركيا: لن نسمح قطعا بإنشاء «إرهابستان» على حدودنا الجنوبية

الجنوبية مهما كانت الأسباب والحجج. ولفت البيان إلى أن الاجتماع الأمني برئاسة الرئيس أردوغان شهد تقييما لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب بصورة شاملة. وتناول الاجتماع الهجوم الإرهابي الغادر الجمعة على القوات التركية شمالي العراق، والخطوات المتخذة والتي ستتخذ في إطار مكافحة الإرهاب. وأكد البيان مواصلة تركيا بكل حزم وتصميم مكافحة تنظيم «بي كي كي / واي بي جي / كي جي كي» الإرهابي وداعميه في إطار استراتيجية منع التهديدات ضدها والقضاء عليها في منبعها. وأشار إلى تحييد ٤٥ إرهابيا، ٣٦ بالعراق و٩ في سوريا، خلال العمليات التي نفذت عقب الهجوم الإرهابي الغادر.

عقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اجتماعا أمنيا يوم السبت ٢٠٢٤/١/١٣ في مكتب رئيس الجمهورية بقصر دولمه بهتشه في إسطنبول. وشارك في الاجتماع وزراء الخارجية هاكان فيدان والداخلية علي يرلي قايا والدفاع الوطني يشار غولر ورؤساء هيئة أركان الجيش متين غوراك وجهاز الاستخبارات إبراهيم قالن ودائرة الاتصال في رئاسة الجمهورية فخر الدين ألتون، إضافة إلى كبير مستشاري الرئيس للسياسات الخارجية والأمن عاكف تشاغطاي قيليتش. وفي بيان صادر عن دائرة الاتصال في الرئاسة التركية، عقب الاجتماع الأمني، أكدت تركيا، أنها لن تسمح قطعا بإنشاء «إرهابستان» (دويلة إرهابية) على حدودها

الاجتماع الأمني شهد تقييما لاستراتيجيات الحرب بصورة شاملة

العمال الكردستاني على القاعدة العسكرية التركية شمال العراق إلى ٩ جنود.

وفي البداية قالت وزارة الدفاع التركية، إن الجنود المتواجدين في شمال العراق ضمن عملية قفل المخلب، تعرضوا لهجوم استهدف قاعدة عسكرية، وأسفر عن مقتل ٥ وإصابة ٨ جنود، ثلاثة منهم في حالة خطرة.

وجاء في بيان وزارة الدفاع: "في الصراع مع الإرهابيين الذين حاولوا التسلل إلى منطقة قاعدة في منطقة عملية المخلب في ١٢ يناير ٢٠٢٤، استشهد خمسة من رفاقنا الأبطال وأصيب ثمانية من رفاقنا الأبطال، ثلاثة منهم في حالة خطيرة، تم نقل جرحانا إلى المستشفى وبدأ علاجهم".

وقال البيان "وبحسب النتائج الأولية فقد تم تحييد ١٢ إرهابيا خلال الاشتباكات، وتستمر العمليات في المنطقة".

وختم بيان الوزارة "رحم الله شهدائنا الذين فقدوا أرواحهم في هذا الحادث الذي أصابنا بألم وحزن عميقين، وتعازينا وصبرنا لذويهم المكومين والقوات المسلحة التركية وأمتنا الكريمة، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى". يذكر أنه مؤخراً، وقع هجوم على القاعدة العسكرية التركية في المنطقة ذاتها، وأدى إلى مقتل ١٢ جندياً.

وشدد على مواصلة الكفاح حتى القضاء على آخر إرهابي ولغاية تجفيف مستنقعات الإرهاب كاملة في العراق وسوريا. وأضاف أن «التنظيم الإرهابي الانفصالي (بي كي كي) الذي أوشك على الزوال داخل بلادنا تكبد خسائر فادحة نتيجة عملياتنا الناجحة خارج الحدود».

ولفت إلى أنه كلما جرى تضيق الخناق على «بي كي كي» الإرهابي في سوريا والعراق، اكتسبت محاولات إعادة تمكينه وتنشيطه زخماً.

وأكد البيان أن الهجمات الإرهابية المتزايدة الأخيرة ضد القوات التركية العاملة خارج الحدود هي «جزء خبيث من سيناريوهات تسمين التنظيم». وشدد على أن تركيا لن تسمح قطعاً بإنشاء «إرهابستان» على حدودها الجنوبية مهما كانت الأسباب والحجج. وأضاف: «في إطار حقنا في الدفاع المشروع والاتفاقيات الثنائية، أينما وجد تهديد أو معسكر أو ملجأ أو تشكيل أو تجمع إرهابي، فإن أولويتنا الرئيسية هي تدميره بشكل دائم، بغض النظر عما يقف وراءه».

البيان أكد أيضاً أن تركيا تحاسب وستواصل محاسبة الأوغاد الانفصاليين الذين يخدمون أعداءها على كل قطرة دم أراقوها. وشدد على عزم أنقرة إحباط مكائد من يقومون بمهمة البيادق لعرقلة رؤية «قرن تركيا» والأطراف التي تتحكم بهم.

يشار إلى أنه قتل ٩ جنود أترك إثر اشتباكات في قاعدة تركية شمالي العراق، بمنطقة عملية «المخلب - القفل»، الجمعة.

وفي ١٧ أبريل / نيسان ٢٠٢٢، أطلقت تركيا عملية «المخلب - القفل» ضد معاقل تنظيم «بي كي كي» في مناطق متينا والزاب وأفشين - باسيان شمالي العراق. وتنفذ تركيا عمليات لمكافحة «بي كي كي» الذي يستهدف قواتها ومواطنيها، وينشط بعدة دول بالمنطقة بينها سوريا والعراق وإيران.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية ارتفاع ضحايا هجوم حزب

*trt، زمان عربي، الاناضول

المرصد السوري و الملف الكردي



سوريا.. استمرار الانتهاكات وسط الأزمة الاقتصادية

تقدم جهود المساءلة الدولية

* التقرير العالمي 2024 لمنظمة هيومن رايتس ووتش

(بيروت) - قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم في «التقرير العالمي ٢٠٢٤» إن المدنيين في سوريا تعرضوا في ٢٠٢٣ لعام آخر من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى، بينما عانت البلاد من أزمة اقتصادية حادة.

في مختلف أنحاء البلاد، يواجه السوريون أزمة إنسانية شديدة، حيث يعيش أكثر من ٩٠٪ منهم تحت خط الفقر. مع أن سوريا ما تزال غير آمنة والأعمال القتالية في ارتفاع، إلا أن دولا مضيقة للاجئين مثل تركيا ولبنان

بدأت عمليات ترحيل غير قانونية وإعادة واسعة النطاق لآلاف السوريين إلى أجزاء مختلفة من البلاد. قال آدم كوجل، نائب مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «تحت عبء الانهيار الاقتصادي، والزلازل المدمر، والانتهاكات المستمرة من قبل الأطراف المتحاربة، تتزايد حاجة المدنيين في سوريا إلى الحماية والمساعدات الإنسانية. ينبغي ألا تفكر أي دولة في إعادة اللاجئين إلى سوريا طالما استمرت الظروف غير الآمنة». في التقرير العالمي ٢٠٢٤ بنسخته الـ ٣٤، الصادر في ٧٤٠ صفحة، تُراجع هيومن رايتس ووتش الممارسات الحقوقية في أكثر من ١٠٠ بلد. في مقالها الافتتاحية، تقول المديرة التنفيذية تيرانا حسن إن التبعات الكبيرة للعام ٢٠٢٣ لا تتعلق فقط بقمع حقوق الإنسان ووقوع فظائع حرب، ولكن أيضا بانتقائية الحكومات في التعبير عن الاستنكار والدبلوماسية المبنية على الصفقات، التي كان لها ثمن باهظ دفعه المستبعدون منها. لكنها تقول إنه كانت هناك أيضا إشارات تبعث على الأمل، ما يظهر إمكانية إيجاد مسار آخر، وتدعو الحكومات إلى عدم الاستثناء في احترام التزاماتها الحقوقية.

في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، واصلت قوات الأمن إخضاع السكان، بمن فيهم اللاجئين العائدون، للاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والمضايقات، والابتزاز. كما لم يحصل ملايين السكان على الغذاء الجيد الكافي أو لم يتحملوا تكلفته لأن الحكومة السورية حوّلت وجهة المساعدات الغذائية ولم تعالج بشكل عادل الأزمة الاقتصادية المنهكة الناجمة عن تدمير البنية التحتية والأزمات في الدول المجاورة، بالإضافة إلى آثار العقوبات الدولية الشاملة على الحقوق الاقتصادية للسوريين. مع أن سوريا لم توقف الانتهاكات أو تشرع في إصلاحات، إلا أن الدول العربية أعادتها إلى «جامعة الدول العربية».

في أوائل سبتمبر/أيلول، ألغى الرئيس السوري بشار الأسد «محاكم الميدان العسكرية» سيئة السمعة، التي يعتقد أنها حكمت على الآلاف بالإعدام دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. كما أحال جميع القضايا المتعلقة إلى القضاء العسكري، ما أثار مخاوف من أن يؤدي القرار قد إلى محو سجلات المحكمة وغيرها من الأدلة المتعلقة بالإخفاء القسري.

في إدلب، استمرت الهجمات العشوائية التي تشنها القوات العسكرية السورية-الروسية على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في العام ٢٠٢٣، بما يشمل استخدام الأسلحة المحظورة مثل الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة.

في يوليو/تموز، لم يجدد مجلس الأمن الدولي آلية المساعدات عبر الحدود لسوريا بسبب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) ضد قرار استمرارها، ما أدى إلى إغلاق قناة استُخدمت لتسرع سنوات لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شمال غرب سوريا بدون موافقة الحكومة السورية.

كثفت «القوات المسلحة التركية» هجماتها على مناطق الشمال الشرقي الخاضعة لسيطرة القوات التي يقودها الكورد، ما أدى إلى تدمير البنية التحتية الحيوية وانقطاع المياه والكهرباء عن ملايين الأشخاص.

واصلت «قوات سوريا الديمقراطية»، وهي جماعة مسلحة يقودها الكورد وتدعمها الولايات المتحدة وتسيطر على جزء كبير من شمال شرق سوريا، الاحتجاز التعسفي بحق المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، وفقا لتقرير للأمم المتحدة صادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ وثّق أيضا وفيات أثناء الاحتجاز في السجون المركزيين في الحسكة والرقّة.

رغم إعادة ٤ آلاف شخص تقريبا إلى نحو ١٢ دولة حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، واصلت قوات

سوريا الديمقراطية وقوات الأمن المحلية، «الأسايش»، الاحتجاز التعسفي بحق ٦٠ ألف شخص على الأقل يشتبه في انتمائهم إلى «داعش» وأفراد أسرهم من سوريا ونحو ٦٠ دولة أخرى، معظمهم أطفال، في ظروف تهدد الحياة، ومهينة، وغالبا غير إنسانية.

في ٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، قدمت هولندا وكندا دعوى إلى «محكمة العدل الدولية» تقول فيها إن سوريا تنتهك «الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب». عقدت المحكمة جلسات استماع في أكتوبر/تشرين الأول بشأن طلب هولندا وكندا اتخاذ تدابير مؤقتة. في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت قرارها الذي أمر الحكومة السورية باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع أعمال التعذيب وغيرها من الانتهاكات.

وتم تصنيف التقرير كالاتي:

* المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة (وسط سوريا وغربها وجنوبها)

* شمال غرب سوريا

* الأراضي التي تحتلها تركيا في شمال سوريا

* شمال شرق سوريا

* الأزمة الاقتصادية والعقبات أمام المساعدات الإنسانية

* اللاجئين والنازحون

* المحاسبة وجهود العدالة الدولية

* حقوق النساء والفتيات

* حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

* التوجه الجنسي والهوية الجندرية

* الأطراف الدولية الرئيسية

انتهاكات شديدة ومصاعب بسبب النزاع المستمر

فيما يأتي نص التقرير:

عام ٢٠٢٣، عانى السوريون من انتهاكات شديدة ومصاعب بسبب النزاع المستمر وتدهور الظروف الاقتصادية وانعدام الأمن السائد. تشير تقديرات «الأمم المتحدة» إلى أنه للمرة الأولى منذ بداية النزاع، يعاني السوريون في جميع أنحاء سوريا من درجة من درجات «المعاناة الإنسانية». رغم أن الظروف لا تزال غير آمنة، إلا أن تركيا ولبنان المضيفتين للاجئين، رحلتا بشكل غير قانوني آلاف السوريين إلى سوريا.

أدت الزلازل المدمرة التي وقعت في فبراير/شباط إلى تفاقم الظروف القاسية أصلا، وبخاصة في المناطق المتضررة بشدة التي يسيطر عليها المتمردون في الشمال الغربي، حيث ترك الملايين دون إمكانية الوصول إلى تعزيزات البحث والإنقاذ الضرورية أو المساعدات المنقذة للحياة لأكثر من أسبوع. رغم الدعوات إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، استمرت الأعمال العدائية، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين ونزوحهم. أعادت الدول العربية ضم سوريا إلى «جامعة الدول العربية» بدون المطالبة بالمحاسبة أو الإصلاح.

في أنباء إيجابية بشأن المسألة، قدمت كندا وهولندا قضية مشتركة إلى «محكمة العدل الدولية» ضد سوريا

بشأن التعذيب الممنهج وواسع النطاق. استمرت جهود المساءلة الفردية مع إدانات عن جرائم الحرب في المحاكم الأوروبية، وفي يونيو/حزيران، أنشأت الأمم المتحدة آلية جديدة للنظر في مصير أكثر من ١٠٠ ألف شخص مفقود في سوريا.

المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة (وسط سوريا وغربها وجنوبها)

واصلت قوات الأمن السورية والمليشيات التابعة للحكومة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري وإساءة معاملة الناس في جميع أنحاء البلاد. واصلت السلطات أيضاً، بشكل غير قانوني، مصادرة الممتلكات وتقييد عودة السوريين إلى مناطقهم الأصلية.

رغم إقرار قانون يجرم التعذيب في مارس/آذار ٢٠٢٢، استمر التعذيب وسوء المعاملة في المرافق الحكومية وتم توثيق وفيات أثناء الاحتجاز، وفقاً لتقرير «لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة» (لجنة التحقيق الأممية) الصادر في يوليو/تموز ٢٠٢٣. في تقرير صدر في أغسطس/آب، وثقت اللجنة أيضاً عمليات اعتقال واحتجاز تعسفي عبر تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية الصارم الذي أُقر في أبريل/نيسان ٢٠٢٢.

في أواخر أغسطس/آب، اندلعت احتجاجات مناهضة للحكومة في البداية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانتشرت في جميع أنحاء محافظة السويداء الجنوبية ذات الأغلبية الدرزية، وإلى حد ما، في محافظة درعا المجاورة التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً. كانت هذه أكبر الاحتجاجات في مناطق سوريا التي تسيطر عليها الحكومة منذ ٢٠١١؛ لكن على عكس ٢٠١١، امتنعت الحكومة، حتى وقت كتابة هذا التقرير، عن استخدام القوة القاتلة ضد المتظاهرين.

في أوائل سبتمبر/أيلول، ألغى الرئيس السوري بشار الأسد «محاكم الميدان العسكرية» سيئة السمعة، التي يُعتقد أنها حكمت على الآلاف بالإعدام دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وأحال جميع القضايا العالقة إلى القضاء العسكري. دعا مدافعون عن حقوق الإنسان منذ فترة طويلة إلى حل هذه المحاكم، لكن هناك مخاوف من أن القرار قد يؤدي إلى محو سجلات المحكمة وغيرها من الأدلة المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، مما يعيق جهود أفراد العائلات لمعرفة مصير أحبائهم المفقودين.

شمال غرب سوريا

يعيش في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا أكثر من ٤/١ مليون مدني، نصفهم على الأقل نزحوا مرة واحدة على الأقل منذ بداية النزاع. المدنيون في هذه المناطق محاصرون فعلياً، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى منطقة أخرى، ولا يمكنهم التماس اللجوء في تركيا، ويخشون الاضطهاد إذا حاولوا الانتقال إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

في إدلب وغرب حلب، استمرت الهجمات العشوائية للقوات العسكرية السورية-الروسية على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في ٢٠٢٣.

بحسب تقرير لجنة التحقيق الأممية الصادر في أغسطس/آب، واصلت جماعة «هيئة تحرير الشام» المسلحة المهيمنة، والمناهضة للحكومة المdahمات والاحتجاز التعسفي في حق النشطاء والصحفيين وغيرهم من

المدنيين الذين عبّروا عن آراء نقدية. وثّق تقرير آخر للجنة التحقيق الأممية، نُشر في يوليو/تموز، حالات جديدة من التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. بعد تقارير مستقلة موثوقة تفيد بأن غارة عسكرية أمريكية قتلت مدنيا في ٣ مايو/أيار ٢٠٢٣ في إدلب، دعت هيومن رايتس ووتش و٢٠ منظمة أخرى الولايات المتحدة إلى ضمان إجراء تحقيق جاد، والالتزام بالشفافية، وإجراء التعديلات، وضمان المساءلة.

الأراضي التي تحتلها تركيا في شمال سوريا

في الأراضي التي تحتلها تركيا في شمال سوريا، ارتكبت فصائل مختلفة من «الجيش الوطني السوري» والشرطة العسكرية، وهي قوة أنشأتها «الحكومة السورية المؤقتة» لحد من انتهاكات الفصائل، انتهاكات عديدة ضد عشرات الأشخاص، مع إفلات من العقاب. شملت الانتهاكات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف الجنسي، والمحاكمات العسكرية غير العادلة. عام ٢٠٢٣، أعادت الولايات المتحدة تركيا إلى قائمتها للدول المتورطة في استخدام الجنود الأطفال رداً على دعمها لفصائل الجيش الوطني السوري المتهم بتجنيد الأطفال. واصلت فصائل الجيش الوطني السوري انتهاك حقوق المدنيين في السكن والأراضي والممتلكات، بما فيه الاستيلاء على المنازل والأراضي والمتاجر بالقوة. لا يزال مئات الآلاف من السوريين الذين فروا من منازلهم أثناء وبعد العمليات العسكرية التركية المتعاقبة في المنطقة نازحين ومحرّمين من أملاكهم.

شمال شرق سوريا

واصلت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، وهي جماعة مسلحة يقودها الكورد وتدعمها الولايات المتحدة وتسيطر على جزء كبير من شمال شرق سوريا، الاحتجاز التعسفي بحق المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، وفقا لتقرير لجنة التحقيق الأممية الصادر في أغسطس/آب ٢٠٢٣ الذي وثّق أيضا وفيات أثناء الاحتجاز في السجون المركزية في الحسكة والرقّة. خلاص تقرير للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح في ٢٠٢٣ إلى أن تجنيد الأطفال تصاعد في سوريا، حيث تمثل الحالات في المناطق التي تسيطر عليها قسد أكثر من نصف الحالات الموثقة. حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، واصلت قسد وقوات الأمن المحلية «الأسايش» الاحتجاز التعسفي لـ ٦٠ ألف شخص على الأقل مشتبه بانتمائهم لتنظيم «الدولة الإسلامية» (المعروف أيضا بـ «داعش») وأفراد عائلاتهم من سوريا ونحو ٦٠ دولة أخرى. ظلت ظروف الاحتجاز مهدّدة للحياة ومهينة وغير إنسانية، معظم المحتجزين من الأطفال. استعادت ٣٩ دولة على الأقل أو سهّلت عودة حوالي ٩ آلاف من مواطنيها، من بينهم ٤ آلاف على الأقل عام ٢٠٢٣ وحده. معظم عمليات الإعادة كانت باتجاه العراق المجاور. على مدار العام، أدت ضربات الطائرات المسيّرة التي شنتها القوات التركية، والأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة المحلية المدعومة من تركيا وقسد إلى مقتل وإصابة مدنيين. استمر النزاع على المياه بين تركيا و «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» التي يقودها الكورد، وهي الجناح المدني لقسد، بتعريض حق نحو مليون شخص في الحصول على المياه في مدينة الحسكة والمناطق المحيطة

بها للخطر.

بدأت الاشتباكات بين قسد و «مجلس دير الزور العسكري» الذي يقوده العرب في أواخر أغسطس/آب، وأثرت بشكل كبير على المدنيين، حيث وثّق «مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان» مقتل ٢٣ مدنياً على الأقل واعتقال عشرات من قبل قسد بسبب تورطهم المزعوم في الأعمال العدائية.

الأزمة الاقتصادية والعقبات أمام المساعدات الإنسانية

بحلول منتصف ٢٠٢٣، كان أكثر من ٩٠٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، ولم يتمكن ١٢ مليون شخص على الأقل – أكثر من نصف السكان – من الحصول على ما يكفي من الغذاء الجيد أو تحمل تكلفته، واحتاج ١٥ مليون شخص على الأقل إلى أحد أشكال المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. أكثر من ٦٠٠ ألف طفل عانى من سوء التغذية. دمرت الحرب المستمرة منذ أكثر من ١٢ عاماً البنية التحتية والخدمات المدنية في سوريا، مما أثر بشدة على الوصول إلى المأوى والرعاية الصحية والكهرباء والتعليم والنقل العام والمياه والصرف الصحي. وفقاً للجنة التحقيق الأممية، يتضرر النساء والأطفال الذين لديهم أمراض وإعاقات مزمنة، بمن فيهم أشخاص لديهم إصابات لم تُعالج تعود إلى ٢٠١٩، بشكل خاص بسبب عدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية في مخيمات الاعتقال في شمال شرق سوريا. واجه الناس في جميع أنحاء البلاد مشقات بسبب النقص الحاد في الوقود وارتفاع أسعار المواد الغذائية. واجه الناس في جميع أنحاء البلاد مشقات بسبب النقص الحاد في الوقود وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفقاً لـ «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا)، يتأثر الكثير من العائلات التي تعيلها نساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال بشكل غير متناسب بالعوامل المعقدة للأزمة في سوريا.

واصلت الحكومة السورية فرض قيود صارمة على إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها وأماكن أخرى من البلاد، وتحويل وجهة المساعدات لمعاقبة أولئك الذين يعبرون عن معارضتهم. أدى غياب ضمانات كافية في ممارسات الشراء من قبل وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة في سوريا إلى خطر جدي على صعيد تمويل الكيانات المنتهكة.

في يوليو/تموز، لم يجدد «مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة» (مجلس الأمن) آلية المساعدات عبر الحدود سوريا عندما استخدمت روسيا حق النقض ضد قرار استمرارها، مما أدى إلى إغلاق طريق عمره تسع سنوات لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شمال غرب سوريا دون موافقة الحكومة السورية. في أواخر سبتمبر/أيلول، تم التوصل إلى اتفاق بعد مفاوضات شملت وكالات الأمم المتحدة والحكومة السورية وهيئة تحرير الشام، الجماعة المسلحة المسيطرة في إدلب. سمح هذا الاتفاق باستئناف إيصال المساعدات عبر معبر باب الهوى الحدودي لمدة ستة أشهر، وتمديد استخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر أخرى. منحت الحكومة السورية وكالات الأمم المتحدة الإذن باستخدام هذين المعبرين الحدوديين بعد أسبوع من سلسلة زلازل مدمرة ضربت شمال سوريا، مما تسبب في اضطرابات شديدة في نظام إيصال المساعدات الذي تقوده الأمم المتحدة عبر باب الهوى. أدى هذا التعطيل إلى ترك الملايين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون دون إمكانية الحصول على المساعدات الضرورية والمنقذة للحياة، وبخاصة عندما كانوا في أمس الحاجة إليها.

بينما لا يزال التحويل التمييزي للمساعدات الإنسانية الذي تمارسه الحكومة السورية يمثل أكبر عقبة أمام التوصيل العادل للمساعدات إلى أجزاء كثيرة من سوريا، أعاقنا العقوبات المعقدة وواسعة النطاق التي تفرضها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة و «الاتحاد الأوروبي» وغيرها على الحكومة السورية والمسؤولين والكيانات المرتبطة، تقديم المساعدات الإنسانية بشكل مبدئي ومحاذ إلى المجتمعات المحتاجة وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية، مثل مرافق الرعاية الصحية والصرف الصحي.

اللاجئون والنازحون

ما يزال التهجير أحد أشد العواقب الوخيمة والممتدة للحرب. منذ بداية الحرب النزاع المسلح في ٢٠١١، أُجبر ١٢/٣ مليون شخص على الفرار من البلاد وفقاً لـ أوتشا، مع وجود ٦/٧ مليون نازح داخليا حاليا في جميع أنحاء البلاد. في شمال شرق سوريا، يعيش مئات آلاف النازحين داخليا في مخيمات وملاجئ مؤقتة مكتظة تعاني من نقص الموارد، وبعضها لا يتلقى مساعدات مستدامة أو كافية.

على خلفية المشاعر المناهضة للاجئين، رحلت تركيا، التي تستضيف نحو ٣/٣ مليون لاجئ، آلاف السوريين إلى شمال سوريا عام ٢٠٢٣. أطلق حرس الحدود الأتراك النار عشوائيا على المدنيين السوريين على الحدود مع سوريا، كما عذبوا واستخدموا القوة المفرطة ضد طالبي اللجوء والمهاجرين الذين يحاولون العبور إلى تركيا. بين أبريل/نيسان ومايو/أيار، رحل الجيش اللبناني بإجراءات موجزة آلاف السوريين، من بينهم أطفال غير مصحوبين بذويهم، إلى سوريا. يستضيف لبنان نحو ١/٥ مليون لاجئ سوري فروا منذ ٢٠١١، مما يجعله البلد الذي يضم أعلى عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد السكان في العالم.

المحاسبة وجهود العدالة الدولية

في أبريل/نيسان، أمر قضاة في فرنسا بمحاكمة ثلاثة مسؤولين أمنيين سوريين كبار متهمين بالتواطؤ في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. في مايو/أيار، خلصت محكمة التمييز الفرنسية إلى أن النظام القضائي الفرنسي يستوفي الشروط اللازمة للنظر في قضايا تتعلق بمواطنين سوريين متهمين بارتكاب جرائم خطيرة في سوريا. في ٢٠٢٣، تابعت دول أخرى، من بينها ألمانيا وهولندا والسويد، قضايا مماثلة بموجب قوانين الولاية القضائية العالمية الخاصة بها.

في يونيو/حزيران، بدأت كندا وهولندا إجراءات مشتركة ضد سوريا في محكمة العدل الدولية بسبب انتهاكات مزعومة لاتفاقية مناهضة التعذيب. عقدت المحكمة جلسات استماع في أكتوبر/تشرين الأول بناء على طلبهما إصدار إجراءات مؤقتة، وفي ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت أمرها للحكومة السورية باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع أعمال التعذيب وغيرها من الانتهاكات.

واصلت «الآلية الدولية المحايدة والمستقلة»، وهي هيئة تحقيق أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، جمع الأدلة وحفظها للمحاكمات الجنائية المستقبلية.

واصل «فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية» في لاهاي التحقيق في المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري. أكد الفريق أن القوات الحكومية السورية استخدمت أسلحة كيميائية مرات عديدة.

حقوق النساء والفتيات

سلط تقرير اللجنة التحقيق الأممية صدر في يونيو/حزيران الضوء على التأثير الشديد للنزاع الطويل الأمد على النساء والفتيات، بما فيه التحديات التي تواجه العائلات التي تعيلها نساء، وتعطيل الوصول إلى الرعاية الصحية، وارتفاع حالات الزواج القسري، والصعوبات في تأمين حقوق السكن والملكية، وتفشي العنف القائم على الجندر. في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ما تزال المرأة تواجه التمييز فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث بموجب قانون الأحوال الشخصية. يحرم هذا القانون النساء اللاتي يرفضن العيش مع أزواجهن دون "عذر مشروع" أو يعملن دون موافقة أزواجهن، من الدعم المالي، رغم تعديلات ٢٠١٩. رغم إلغاء المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات عام ٢٠٢٠، التي تخفف الأحكام المتعلقة بإيذاء القربيات بسبب أفعال جنسية «غير مشروعة» مزعومة، إلا أن أحكاماً أخرى لا تزال تسمح بعقوبات مخففة على العنف ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يعاقب قانون العقوبات بشكل غير عادل النساء بتهمة الزنا، ويفرض عليهن عقوبات أقسى من التي يفرضها على الرجال.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يواجه الأطفال والبالغون ذوو الإعاقة في سوريا تحديات خاصة في الحصول على الخدمات الأساسية والحصول على حقوقهم. وفقاً لـ«تقييم الاحتياجات الإنسانية»، أفادت العائلات التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة أنها تنفق ٥٠% على الرعاية الصحية والنفقات الطبية أكثر من العائلات الأخرى. حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، من المرجح أن يحرم الأطفال ذوي الإعاقة بشكل خاص من تعليمهم»، وأكثر من ٦٠% من الأطفال في سن المدرسة ذوي الإعاقات الذهنية أو الجسدية لم يلتحقوا بالمدرسة أو أي شكل آخر من أشكال التعليم.

التوجه الجنسي والهوية الجندرية

عُزّزت الأطراف السورية الحكومية وغير الحكومية الرجال، والفتيان، والنساء العابرات جندريا (الترانس)، والأشخاص الذين لا يعترفون أنفسهم ضمن الثنائية الجندرية للعنف الجنسي أثناء النزاع السوري، ما أدى إلى عواقب صحية بدنية ونفسية وخيمة. بموجب المادة ٥٢٠ من قانون العقوبات، يعاقب على «المجامعة على خلاف الطبيعة» بالسجن حتى ثلاث سنوات.

الأطراف الدولية الرئيسية

لم تُحرز عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، بما فيها «اللجنة الدستورية»، أي تقدم في ٢٠٢٣. واصلت روسيا وتركيا والولايات المتحدة وإيران تقديم الدعم العسكري والمالي للفصائل المتحاربة. شنت إسرائيل غارات جوية في سوريا شملت أهدافاً عسكرية لحليقي الحكومة السورية إيران و«حزب الله»، وهو حزب سياسي شيعي قوي وجماعة مسلحة. استهدفت هذه الضربات مطاري حلب ودمشق عام ٢٠٢٣، مما أدى أحياناً إلى إغلاقهما مؤقتاً. لا يزال الأفراد المتورطون بشكل موثوق في جرائم وحشية، والكيانات داخل الحكومة السورية أو التابعة لها، وتنظيم داعش، خاضعين لعقوبات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.



الإدارة الذاتية: إنها جريمة إبادة جماعية

وصفت الإدارة الذاتية – في بيان – الهجوم التركي على مناطق إقليم شمال وشرق سوريا بـ، جريمة الإبادة الجماعية ضد شعب مدني، وهدفه تهجير الأهالي وتفريغ المنطقة من سكانها الأصليين.

وجاء في البيان:

في سياق متكرر تهاجم الدولة التركية المرافق الحيوية والخدمية والبنية التحتية في إقليم شمال وشرق سوريا، حيث استهدفت بعد منتصف ليلة أمس مناطق ترسبية ورميلان وديرليك وجل آغا بغايات واضحة تنجلي في تهديد استقرار المنطقة وخلق مخاطر حقيقية حول جهود مكافحة الإرهاب؛ كذلك محاولة علنية لتأجيج الوضع الشبه مستقر في مناطقنا خاصة وإنها تشكل أرضية مناسبة نحو ضمان الاستقرار وتحقيق الظروف المناسبة للحل والتوافق السوري. وتابع البيان: هذا العدوان هدفه يتجلى كذلك في استمرار نهج الإبادة وتهجير الأهالي وتفريغ المنطقة وهي سياسة – دنيئة – تستوجب الحذر منها والوعي التام بمخاطرها، في الوقت الذي نؤكد نحن في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا على ضرورة وقف هذا العدوان والتصعيد الممنهج ضد مناطقنا فإننا نؤكد إن ما يحصل له تداعيات سلبية على عموم المنطقة وخدمة مجانية لمساعدة عودة الإرهاب وسعي نحو تطوير الصراعات العرقية



ما يحصل له تداعيات سلبية على عموم المنطقة وخدمة مجانية لمساعدة عودة الإرهاب



والمذهبية التي فشلت تركيا حتى اللحظة في إحداثها؛ أيضاً تهوّر كبير لتركيا في خلط الأوراق ومحاولة علنية نحو استثمار ما يحدث في المنطقة إقليمياً نحو تنفيذ مآربها ضد شعبنا ومؤسساته مستغلة أحداث وتطورات المنطقة، كذلك خداع الرأي العام التركي وتوجيهه نحو مخاطر افتراضية للتغطية على فشل الحكومة التركية داخلياً وعجزها عن معالجة المعضلات في الداخل.

وأضاف البيان: ننادي جميع القوى الفاعلة في سوريا بضرورة إدراك مخاطر هذا التصعيد غير المبرر على الإطلاق وتداعياته السلبية وتأثيراته الكبيرة على جهود الاستقرار والوضع الإنساني، كذلك تهديده الواضح على عمليات التنظيم المجتمعي في إطار بناء الحل الديمقراطي في مناطقنا وضمائه كنموذج لعموم سوريا ومسيرة شعبنا في محاربة الإرهاب واجتثاث منابع فكره المتطرف، مع ضرورة تحرك المنظمات الحقوقية والإنسانية وكذلك الأممية وفق دورهم ومسؤولياتهم المحددة في هكذا تصعيد.

في الختام، نُعوّل على وعي شعبنا وإدراكه العميق لأهداف العدو التركي وسياساته العدوانية واستهدافه لمرافق الحياة والمراكز الخدمية والتي تأتي في سياق الإبادة الممنهجة، مؤكدين على ضرورة الالتفاف حول مؤسساته والتزام خيار الدفاع والحماية الذاتية والقيام بواجبه كما كان على الدوام وفق ما يضمن نصر مشروع الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب والعيش المشترك، مؤكدين أنّ مشروع شعبنا وإصراره وإرادته وعزيمة مكوناته المتعددة هو الطريق نحو تحقيق النصر ومواجهة جميع مشاريع التصفية والإبادة.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤

رؤى و قضايا عالمية



ضوء اخضر دولي لضرب الحوثيين... أرقام وتحليل

المرصد/فريق الرصد

اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار ٢٧٢٢ بتأييد ١١ عضوا وامتناع ٤ عن التصويت. يدين القرار الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر ويطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات. في مستهل اجتماع المجلس، الذي عقد بعد مشاورات مغلقة استمرت ساعات، اقترحت روسيا ٣ تعديلات على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. لكن التعديلات لم تحصل على التأييد المطلوب من أعضاء المجلس الخمسة عشر. واعتمد القرار بعد أن صوتت لصالحه غالبية الأعضاء فيما امتنعت روسيا والصين والجزائر وموزامبيق عن التصويت.

القرار

يدين القرار بأشد العبارات الهجمات التي شنها الحوثيون- والتي زاد عددها عن العشرين- على السفن التجارية وسفن النقل منذ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويطالب بأن يكف الحوثيون فوراً عن جميع هذه الهجمات التي تعيق التجارة العالمية وتقوض الحقوق والحريات الملاحية والسلم والأمن الإقليميين. كما يطالب بالإفراج فوراً عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقتها.

ويؤكد القرار وجوب احترام ممارسة السفن التجارية وسفن النقل للحقوق والحريات الملاحية وفقاً للقانون الدولي، ويحيط علماً بحق الدول الأعضاء في الدفاع عن سفنها ضد الهجمات بما في ذلك التي تقوض تلك الحقوق. ويثني القرار على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء- في إطار المنظمة البحرية الدولية- لتعزيز سلامة السفن التجارية وسفن النقل من جميع الدول ومروها بأمان عبر البحر الأحمر. ويشجع أيضاً مواصلة الدول الأعضاء بناء وتعزيز قدراتها، ودعمها لبناء قدرات الدول الساحلية ودول الموانئ في البحر الأحمر وباب المندب بهدف تعزيز الأمن البحري. ويشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك النزاعات التي تسهم في التوترات الإقليمية والإخلال بالأمن البحري، من أجل ضمان الاستجابة بسرعة وبكفاءة وفعالية، ويكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة أن تتقيد جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها، بما في ذلك حظر الأسلحة المحدد الأهداف الوارد في قرار المجلس ٢٢١٦ وتصنيف الحوثيين جماعة يسري عليها حظر توريد الأسلحة، وفق القرار رقم ٢٦٢٤.

روسيا

قبل التصويت على التعديلات التي اقترحها على مشروع القرار، قال السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا إن بلاده تولي اهتماماً جدياً لمسائل أمن الشحن الدولي، وكانت قد أدانت الهجمات على السفن المدنية في البحر الأحمر في مناسبات عديدة.

إلا أنه أكد أن الأهداف الحقيقية للقرار ليست ضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر، بل هي «محاولة لإضفاء الشرعية على الإجراءات الحالية للتحالف الذي شكلته الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد وقوعها وتحقيق مباركة مفتوحة لها في مجلس الأمن».

وقال السيد نيبينزيا إن القرار يتطرق إلى حق الدول في الدفاع عن سفنها من الهجمات، الأمر الذي لا وجود له في القانون الدولي على حد قوله. وأضاف: «هذا الابتكار مريب وخطير من وجهة نظر قانونية وسياسية». ولمعالجة الاعتراضات الروسية على القرار، اقترح الوفد الروسي إضافة فقرة إلى مسودة القرار تؤكد على أن جميع أحكامه «لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها تخلق سابقة أو معايير جديدة للقانون الدولي». كما اقترح استبدال جملة «الإحاطة علماً بحق الدول في الدفاع عن سفنها ضد الهجمات» بعبارة تشير إلى «الحقوق المطبقة للدول الأعضاء وفقاً للقانون الدولي».

وقال السفير الروسي إن استعادة الهدوء في البحر الأحمر، تتطلب حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني «ووضع حد للمذبحة في غزة». وكان قد اقترح إضافة إشارة محددة للصراع في قطاع غزة، بدلا من الإشارة فقط وبشكل عام إلى «النزاعات التي تسهم في التوترات الإقليمية والإخلال بالأمن البحري» كما جاء في القرار المُعتمد اليوم.

الولايات المتحدة

ليندا توماس غرينفيلد السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة قالت إن التعديلات الروسية على مشروع القرار قُدمت في اللحظات الأخيرة وبسوء نية وتبتعد كل البعد عن الواقع حسب تعبيرها.

ورفضت ما تضمنه أحد التعديلات عن أن النزاع في غزة هو أساس الهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر.

وقالت إن هذا التعديل كان سيقوي الحوثيين ويخلق سابقة خطيرة يُشرع فيها المجلس هذه الانتهاكات للقانون الدولي.

وقالت إن القرار يعترف بأن الديناميات الإقليمية - بما في ذلك توفير إيران الأسلحة المتقدمة التي مكنت الحوثيين من استهداف السفن - قد ساهمت في هذا الوضع. وذكرت أن الأمر لا يتعلق بنزاع محدد وإنما بمبدأ الحفاظ على حرية الملاحة في ممر بحري مهم للتدفق الحر للتجارة الدولية.

وأكدت السفير الأمريكية على حق الدول في الدفاع عن السفن التجارية من الهجمات، وذكرت أن هذا ما فعلته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - أمس الثلاثاء - عندما تعرضت سفنهما لهجمات من الحوثيين. وأضافت: «إذا استمرت هجمات الحوثيين، فستكون هناك عواقب».

الجزائر

بعد امتناعه عن التصويت أعرب عمار بن جامع السفير الجزائري لدى الأمم المتحدة عن الأسف لعدم الأخذ بعين الاعتبار عنصرين مهمين في مشروع القرار أعربت الجزائر عن القلق بشأنهما.

وأوضح قائلاً: «أولا نؤمن بأن أي تدخل عسكري في المنطقة، وخاصة في اليمن، يجب أن يتم التعامل معه بأقصى درجات الحيطة. مثل هذا التدخل قد يحمل مخاطر تقويض الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في السابق من كل الوكالات وخاصة من المبعوث الأممي لليمن هانس غرونبرغ».

وقال بن جامع إن المفاوضات الأخيرة بين السعودية والحوثيين ولدت قدرا كبيرا من الأمل في المنطقة بشأن احتمال حل الصراع في اليمن.

وفي سياق حديثه عن النقطة الثانية التي تثير قلق بلاده في القرار، قال بن جامع إن الوفد الجزائري عمل مع مقدمي مشروع القرار كي يتسنى للمجلس - عندما ينظر في مسألة الأمن البحري في البحر الأحمر - عدم تجاهل الرابط الواضح الذي يراه الجميع بين هجمات الحوثيين على السفن التجارية وما يحدث منذ ٣ أشهر في غزة.

وأكد ضرورة ألا يتجاهل مجلس الأمن المشاعر التي أثبتت في العالمين العربي والإسلامي بسبب القصف العشوائي للسكان المدنيين الأبرياء. وقال: «فضلنا الامتناع عن التصويت لأننا لا يمكن أن نرتبط بنص يتجاهل ٢٣ ألف شخص لقوا مصرعهم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة في غزة».

اجتماع سابق لمجلس الامن

وكان المجلس قد عقد اجتماعا في الثالث من الشهر الحالي حول الوضع في منطقة البحر الأحمر، استمع خلاله إلى إحاطتين من الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية.

وفي ذلك الاجتماع حذر خالد خياري مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط

الهادئ من العواقب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية الوخيمة للتصعيد في البحر الأحمر وخطر تفاقم التوترات الإقليمية.

وقال خيارى إن استمرار التهديدات من قبل الحوثيين للملاحة البحرية بالإضافة إلى خطر حدوث مزيد من التصعيد العسكري، يثيران القلق البالغ وقد يؤثران على الملايين في اليمن والمنطقة والعالم. وقد قررت نحو ١٨ شركة تغيير مسار سفنها من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح لتجنب تعرضها للهجمات والآثار المتوقعة على البحارة. ووفق المنظمة البحرية الدولية يضيف ذلك ١٠ أيام على تلك الرحلات البحرية ويزيد أسعار الشحن.

بيان للرئيس الأمريكي بشأن ضربات التحالف

بناء على توجيهاتي، قامت القوات العسكرية الأمريكية اليوم — بالتعاون مع المملكة المتحدة وبدعم من كل من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا — بشن ضربات ناجحة ضد عدد من الأهداف التي يستخدمها المتمردون الحوثيون في اليمن لتعريض حرية الملاحة للخطر في واحد من أكثر الممرات المائية الحيوية في العالم. تأتي هذه الضربات كرد مباشر على هجمات الحوثيين غير المسبوقه ضد سفن دولية في البحر الأحمر، وبما في ذلك باستخدام صواريخ باليستية مضادة للسفن لأول مرة في التاريخ. لقد عرضت هذه الهجمات أفراداً أمريكيين وبحارة مدنيين وشركاءنا للخطر، كما هددت التجارة وحرية الملاحة. وقد تأثرت أكثر من خمسين دولة بفعل ٢٧ هجوماً على الشحن التجاري الدولي، كما تعرض أفراد طواقم من أكثر من عشرين دولة للخطر أو تم أخذهم كرهائن في خضم أعمال قرصنة. وقد اضطرت أكثر من ألفي سفينة إلى تغيير مسارها لآلاف الأميال بغرض تجنب البحر الأحمر، مما قد يتسبب بأسابيع من التأخير في أوقات شحن المنتجات. وقام الحوثيون يوم ٩ كانون الثاني/يناير بشن أكبر هجوم لهم حتى تاريخه، واستهدفوا سفناً أمريكية بشكل مباشر.

كان رد المجتمع الدولي على هذه الهجمات المتهورة موحداً وحازماً. وأطلقت الولايات المتحدة الشهر الماضي عملية حارس الازدهار، وهي عبارة عن تحالف يضم أكثر من عشرين دولة ملتزمة بالدفاع عن الشحن الدولي وردع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. وانضممنا أيضاً إلى أكثر من أربعين دولة لإدانة تهديدات الحوثيين. وقمنا الأسبوع الماضي بالانضمام إلى ١٣ حليفاً وشريكاً ووجهنا تهديداً واضحاً مفاده أن المتمردين الحوثيين سيتحملون العواقب في حال عدم توقف الهجمات. واعتمد مجلس الأمن الدولي البارحة قراراً يطالب الحوثيين بوقف الهجمات على السفن التجارية. يأتي الإجراء الدفاعي الذي اتخذناه اليوم عقب هذه الحملة الدبلوماسية واسعة النطاق والهجمات المتصاعدة التي يشنها المتمردون الحوثيون ضد السفن التجارية. وتمثل هذه الضربات المستهدفة رسالة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة وشركاءنا لن يتسامحوا مع الهجمات على أفرادنا أو يسمحوا للجهات المعادية بتعريض حرية الملاحة للخطر في واحد من أكثر المسارات التجارية الحيوية في العالم. ولن أتردد في التوجيه باتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية شعبنا والتدفق الحر للتجارة الدولية بحسب الضرورة.

البيت الأبيض

١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤

بيان دولي مشترك : لتكن رسالتنا واضحة

* هذا ووعد بيان مشترك عن حكومات أستراليا والبحرين وكندا والدنمارك وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هذا نصه :

إقرارا منا بالإجماع واسع النطاق الذي أعربت عنه ٤٤ دولة من مختلف أنحاء العالم يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ وبالبيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ لإدانة هجمات الحوثيين على السفن التجارية التي تمر في البحر الأحمر، قامت حكوماتنا بإصدار بيان مشترك بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ ودعت فيه إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات غير المشروعة، كما حذرنا من أنه ستتم محاسبة الجهات الفاعلة الخبيثة في حال واصلت تهديد الأرواح والاقتصاد الدولي والتدفق الحر للتجارة في المسارات المائية الحيوية في المنطقة.

ولكن تواصلت الهجمات في البحر الأحمر على الرغم من هذا التحذير القوي، واشتملت على توجيه العديد من الصواريخ والطائرات الهجومية أحادية الاتجاه لاستهداف سفن في البحر الأحمر يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، وبما فيها سفن أمريكية وبريطانية. وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٧٢٢ بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ وأدان هو الآخر هذه الهجمات وطالب بوقفها.

وردا على هجمات الحوثيين غير المشروعة والخطيرة والمزعزعة للاستقرار ضد السفن التي تمر عبر البحر الأحمر، وبما فيها سفن الشحن التجارية، قامت القوات المسلحة التابعة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة - وبدعم من هولندا وكندا والبحرين وأستراليا - بتوجيه ضربات مشتركة بناء على الحق الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، وقد استهدفت الضربات عددا من الأهداف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. وقد هدفت هذه الضربات الدقيقة إلى تعطيل وإضعاف القدرات التي يستخدمها الحوثيون لتهديد التجارة العالمية وحياة البحارة الدوليين في واحد من أكثر الممرات المائية الحيوية في العالم. لقد شن الحوثيون ما يزيد عن ٢٤ هجوما ضد السفن التجارية منذ منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وتمثل هذه الهجمات تحديا دوليا. وقد بين الإجراء الذي اتخذناه اليوم التزاما مشتركا بحرية الملاحة والتجارة الدولية والدفاع عن حياة البحارة في وجه الهجمات غير المشروعة وغير المبررة.

ما زلنا نسعى إلى التخفيف من التوترات واستعادة الاستقرار في منطقة البحر الأحمر، ولكن لتكن رسالتنا واضحة: لن نتردد أبدا في حماية الأرواح والتدفق التجاري الحر عبر واحد من أكثر الممرات الحيوية في العالم بمواجهة التهديدات المتواصلة.

حيثيات الضربة العسكرية

قالت القيادة المركزية الأمريكية الوسطى في بيان إن أكثر من مئة قذيفة موجهة ودقيقة أصابت ستين هدفا في ١٦ موقعا (للحوثيين في اليمن)، في هجوم شمل طائرات مقاتلة وصواريخ «توماهوك». في المقابل، قالت القوات الجوية البريطانية إن طائرات مقاتلة من طراز «تايفون» أسقطت قنابل موجهة على موقع إطلاق مسيرات في مطار بني قيس وعبس شمال غربي اليمن.

وقتل خمسة أشخاص وجرح ستة آخرون في الغارات التي بلغ عددها ٧٣، بحسب الحوثيين الذين أشاروا إلى أن الضربات استهدفت مواقع في العاصمة صنعاء والحديدة وتعز وحجة وصعدة.

وقال وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، إن الضربات استهدفت أجهزة رادار وبنى تحتية لمسيرات وصواريخ، مشيراً إلى أن الهدف يتمثل في «تعطيل وإضعاف قدرة الحوثيين على تعريض البحارة للخطر وتهديد التجارة الدولية».

✳️ في ٣١ ديسمبر/كانون الأول، قال الحوثيون إن ١٠ من عناصرهم قتلوا أو صاروا في عداد المفقودين بعدما هاجمت القوات الأمريكية ثلاثة من زوارقهم في البحر الأحمر.

وكان الحوثيون شنوا منذ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٧ هجوما صاروخيا وبطائرات مسيرة بالقرب من مضيق باب المندب الاستراتيجي الذي يفصل شبه الجزيرة العربية عن إفريقيا، وفقا للجيش الأمريكي.

ستراتفور: ٨ نتائج مباشرة متوقعة للضربات الغربية

وتساءل تحليل نشره موقع «ستراتفور» عماذا سيترتب على الضربات الغربية ضد الحوثيين على اليمن والمنطقة؟

محاولة البحث في مآلات ما بعد الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم من عدة دول ضد أهداف للحوثيين، غربي اليمن، ليل الخميس-الجمعة.

ويؤكد التحليل، بدايةً، أنه في حين أن الضربات المشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا على الحوثيين ستؤدي إلى إضعاف بعض قدراتهم، فمن غير المرجح أن تثني الجماعة المسلحة اليمنية عن الاستمرار في استهداف الشحن في البحر الأحمر، كما أنها تفتح الباب أمام هجمات الحوثيين مباشرة ضد السفن البحرية الأمريكية والشريكة وتزيد من احتمال حدوث تصعيد إقليمي أكبر.

نتائج مباشرة

ويشير التحليل إلى عدة نتائج مترتبة على الضربات العسكرية الغربية ضد الحوثيين، على النحو التالي:

✳️ اجتذاب آلاف المجندين الجدد للحوثيين، حيث قالت الجماعة، المدعومة من إيران، أنها تستهدف السفن في البحر الأحمر تضامنا مع الفلسطينيين في غزة، ولهذا فإن الضربات الغربية الأخيرة ضدها ستجذب أعدادا كبيرة من راغبي النضال ضد إسرائيل والغرب لينخرطوا في صفوف الجماعة.

✳️ زيادة وتيرة التجنيد والانضمام للحوثيين سيجبرهم على الاستمرار في هجماتهم ضد السفن التجارية، بل سيوسعونها لتستهدف السفن العسكرية الغربية، ما قد يستدعي ضربات لاحقة قد تكون أكثر عنفا من قبل واشنطن ولندن.

✳️ كاستراتيجية رد بديلة لاستهداف السفن الأمريكية والبريطانية، قد يقوم الحوثيون بدلاً من ذلك بشن هجمات صاروخية وطائرات بدون طيار ضد شركاء الدفاع الأمريكيين والبريطانيين في المنطقة، مثل السعودية والإمارات.

✳️ استهداف ناقلات الغاز والنفط:

قد يبدأ الحوثيون أيضاً في استهداف ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال، التي نجت إلى حد كبير من هجمات الحوثيين حتى الآن، في البحر الأحمر اعترافاً - كما تدرك إيران - بأن أسعار النفط موضوع حساس سياسياً في الغرب.

كبح التصعيد طوعاً:

من منظور استراتيجي، قد يعتمد الحوثيون، في وقت لاحق، إلى كبح هجماتهم ضد السفن، إذا شعرت بأن محادثات السلام بينها وبين السعودية في اليمن قد تتعرض لخطر حقيقي وضرر كبير، حيث تعول الجماعة اليمنية على هذه المحادثات للحصول على دعم واعتراف سعودي رسمي بهم ككيان شرعي ممثل لليمنيين، وهو الأمر الذي استعصى على الحوثيين منذ بدء الحرب في ٢٠١٥ إثر استيلائهم على العاصمة صنعاء.

سيؤدي النطاق الواسع للضربات الأمريكية البريطانية إلى إضعاف بعض قدرات جماعة الحوثي على شن هجمات، لكن من غير المرجح أن تكون موجة واحدة من الهجمات قد دمرت ما يكفي من البنية التحتية لمنع هجمات الحوثيين اللاحقة.

لكن في حين أن فقدان الرادار وعقد القيادة والسيطرة سيقفل من قدرة الحوثيين على تتبع السفن واستهدافها بنجاح في البحر الأحمر والتواصل مع الطائرات بدون طيار، فإن الوجود العسكري والاستخباراتي الإيراني في البحر الأحمر لا يزال قائماً.

الضربات العسكرية الغربية على اليمن تخاطر بالانتقام من المصالح العسكرية الأمريكية والبريطانية في أماكن أخرى من المنطقة، وخاصة الخليج العربي والمياه المحيطة به والعراق، وتزيد من احتمال حدوث سيناريو منخفض الاحتمال وعالي التأثير لتصعيد إقليمي كبير.

قد تزيد الميليشيات العراقية، الموالية لإيران، من وتيرة هجماتها ضد الوجود الأمريكي في العراق، تضامناً مع الحوثيين، كجزء من تصعيد أوسع، ولكن محسوب، تقوده إيران الآن.

ادانة عراقية إيرانية للضربات

دانت وزارة الخارجية العراقية، يوم الجمعة، الضربات الأمريكية البريطانية على اليمن، فيما حذرت من توسع دائرة الاستهدافات وذكرت الخارجية في بيان، انه «منذ بداية العدوان والحرب الظالمة التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة، أطلق العراق تحذيرات من أن مغبة الاستمرار بدعم الكيان الغاصب، وعدم تحمل الدول الكبرى مسؤولياتها سيؤديان إلى انزلاق الأمور نحو تطورات شاملة لن تقف عند حدود غزة والأراضي الفلسطينية، بما يجعل خطر الحرب وانتشار العنف محيطاً بالمنطقة كلها».

وأضافت انه «مع التجاهل التام لدعوات إيقاف الحرب، التي جرى التأكيد عليها حتى من الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، كان السلوك العدواني مستمراً للاحتلال، الذي تقف خلفه عدد من الدول الغربية بإصرارها على مساندة حرب الإبادة ضد الفلسطينيين».

وتابعت، «إننا إذ نؤكد وجوب الحفاظ على حرية الملاحة في المياه الدولية، فإننا ندين العدوان على اليمن وسيادته، ونرى أن توسيع دائرة الاستهدافات لا يمثل حلاً للمشكلة، وإنما سيدفع لاتساع نطاق الحرب، بل إن الحل يكمن في أن يمارس مجلس الأمن الدولي مسؤولياته، وأن يصدر قراراً يوقف فيه الحرب العدوانية والوحشية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة».

وأدانت ممثلة إيران في الأمم المتحدة الهجوم العسكري على اليمن وأعلنت «إن الأعمال غير القانونية التي تقوم

بها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا غير مسموح بها وفقاً للقانون الدولي». وأفادت وكالة مهر للأنباء، أنه أعلنت ممثلة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأمم المتحدة، يوم الجمعة: «أن إيران تدين العدوان العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة وإنجلترا على اليمن. إن هذه الحرب غير المبررة تنتهك السيادة اليمنية والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وتعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر».

وذكرت ممثلة إيران في الأمم المتحدة: «إن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة غير مسموح بها وفقاً للقوانين الدولية أو القرار ٢٧٢٢ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إن معارضتهم للتعديلات الروسية على القرار تشير إلى قرار مخطط له ونية لارتكاب هذا العدوان».

ماذا سيحدث بعد ذلك؟

أحد المخاوف هو أن يستهدف الحوثيون مصالح أمريكية، بما في ذلك القواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء الخليج، ما قد يؤدي إلى اتساع الصراع في الشرق الأوسط بشكل أكبر. ورغم ذلك، تشير تشينزيا بيانكو الباحثة غير المقيمة في «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن ذلك سيكون خطوة أبعد من ذلك بالنسبة للحوثيين. وتقول بيانكو لـ «فرانس برس»: «سيكون ذلك بمثابة استفزاز أكثر من اللازم، وهم يعرفون ذلك جيداً وتعلم إيران ذلك أيضاً، أن ذلك سيكون حتماً بداية لمهمة دولية أوسع بقيادة الولايات المتحدة في اليمن». يقول هينز إن «خطر التصعيد الإقليمي يبدو منخفضاً لأن اللاعبين الكبار مثل إيران، حريصون على تجنب حرب إقليمية». وبدلاً من ذلك، قد يفكر الحوثيون في شن هجوم واسع النطاق في البحر الأحمر، في محاولة لإرباك الأهداف العسكرية بالعدد الهائل من الأسلحة التي يتم إطلاقها في آن واحد.

ماذا تضم ترسانة الحوثيين العسكرية؟

طوّر الحوثيون في اليمن الذين توعّدوا الردّ على الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا ليل الخميس-الجمعة ضد مواقعهم العسكرية، قدرات عسكرية كبيرة، خصوصاً في المجال الجوي. في ما يأتي أبرز أنواع الأسلحة البعيدة المدى التي يملكها الحوثيون: -صواريخ بالستية؛ أطلق المتمردون الحوثيون الذين يسيطرون على مناطق شاسعة على الساحل الشمالي الغربي لليمن، مقذوفات لا يقل مداها عن ١٦٠٠ كيلومتر. وتضم ترسانة الحوثيين صواريخ بالستية من طراز «طوفان»، وهي في الأساس صواريخ «قدر» الإيرانية لكن أعيد تسميتها، ويتراوح مداها بين ١٦٠٠ و١٩٠٠ كيلومتر، بحسب الخبير العسكري فابيان هينز. وأجرت إيران عام ٢٠١٦ تجارب على صواريخ «قدر» التي ضربت أهدافاً تبعد نحو ١٤٠٠ كيلومتراً. وقال محمد الباشا لـ «فرانس برس» إن الحوثيين كشفوا عن ترسانتهم من صواريخ «طوفان» قبل أسابيع من شنّ حركة «حماس» هجومها على إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. -صواريخ «كروز»؛ يملك المتمردون

أيضا صواريخ «كروز» إيرانية من طراز «قدس»، بحسب هينز. وتتوافر نسخ عدة من هذه الصواريخ، بعضها يبلغ مداه حوالى ١٦٥٠ كيلومتر، «ما يكفي للوصول إلى إسرائيل»، وفق هينز.

وعام ٢٠٢٢، أعلن الحوثيون استخدام صواريخ «قدس ٢» لاستهداف العاصمة الإماراتية أبو ظبي. وعبرت الصواريخ آنذاك مسافة ١١٢٦ كيلومتر من شمال اليمن.

-مسيّرات انتحارية؛ يقول الحوثيون إنهم يصنّعون طائراتهم المسيّرة محليا، وكشفوا عنها في عرض عسكري أقيم في صنعاء في مارس/آذار ٢٠٢١.

وتتضمن ترسانتهم من الطائرات من دون طيار ميسّرات «شاهد-١٣٦» الإيرانية التي تستخدمها روسيا في حربها على أوكرانيا ويبلغ مداها حوالى ألفي كيلومتر، بحسب هينز.

ولدى الحوثيين أيضا مسيّرات من طراز «صماد ٣».

ويقول هينز: «لا نعرف مداها بشكل دقيق لكن يُفترض أن يبلغ نحو ١٦٠٠ كيلومتر»، وسبق أن استخدموها في هجماتهم على الإمارات والسعودية.

ويمكن لـ«صماد ٣» حمل ١٨ كيلوغرام من المتفجرات، وفقا لمصادر إعلامية حوثية وخبراء.

وجاء في تقرير «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في ٢٠٢٠ أن الطائرات من دون طيار هذه «تستخدم إرشادات نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي أس) وتحلّق بشكل مستقل على طول نقاط الطريق المبرمجة مسبقا» نحو أهدافها.

ما هو باب المندب وما هي أهميته؟

مضيق باب المندب هو مدخل البحر الأحمر من الجنوب ويقع بين اليمن في شبه الجزيرة العربية وجيبوتي وإريتريا على الساحل الأفريقي.

يعد المضيق أحد أهم المسارات المائية في العالم لشحنات السلع العالمية المنقولة بحرا، وخاصة النفط الخام والوقود من الخليج المتجه إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس أو خط أنابيب «سوميد» على الساحل المصري على البحر الأحمر، بالإضافة إلى السلع المتجهة إلى آسيا، بما في ذلك النفط الروسي.

شهد المضيق الحصار البحري الذي فرضته مصر على إسرائيل في حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣.

يبلغ عرض باب المندب ٢٩ كيلومترا تقريبا في أضيق نقاطه، مما يجعل حركة الناقلات صعبة ومقتصرة على قناتين للشحنات المتجهة للبحر الأحمر والخارجة منه، تفصل بينهما جزيرة بريم.

زاد الحوثيون من وتيرة هجماتهم في البحر الأحمر حيث يمر ١٢ بالمئة من التجارة العالمية، ما دفع العديد من شركات الشحن إلى تفادي المرور عبر باب المندب وهو ما أدى إلى زيادة تكاليف الشحن ومدته بين أوروبا وآسيا.

عبر المضيق نحو ٧/٨٠ مليون برميل يوميا من شحنات النفط الخام والوقود في أول ١١ شهرا من ٢٠٢٣، ارتفاعا من ٦/٦٠ مليون برميل يوميا طوال ٢٠٢٢، وفقا لشركة تحليلات النفط «فورتيكسا». ورصدت «فورتيكسا» عبور ٢٧ ناقلة محملة بالخام أو الوقود يوميا في المتوسط في عام ٢٠٢٣، ارتفاعا من ٢٠ في العام الماضي.

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر

أدت هجمات الحوثيين في مضيق باب المندب إلى تعطيل طرق الملاحة البحرية الرئيسية، وأصبحت تشكل تهديدا متزايدا للاقتصاد الدولي

مضيق باب المندب

طوله نحو 32 كيلومترا

يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي

يمر عبره نحو 12% من تدفقات النفط العالمية المنقولة بحراً و8% من الغاز الطبيعي المسال

يمر عبره 20 ألف سفينة سنوياً

يختصر الرحلات البحرية بمعدل 14 يوماً

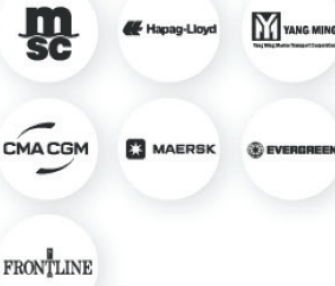
البحر الأحمر

اليمن

الهجمات الحوثية

مضيق باب المندب

أبرز شركات النقل البحري تحول مساراتها



نوفمبر/تشرين الثاني

19 تقارير لوسائل الإعلام الإسرائيلية تزعم أن الحوثيين استولوا على سفينة شحن تابعة للمملكة المتحدة

ديسمبر/كانون الأول

3 الحوثيون يستهدفون سفينتين إسرائيليتين في مضيق باب المندب

10 سفينة حربية فرنسية في البحر الأحمر تسقط طائرتين مسيرتين

12 الحوثيون يتبنون هجوماً على سفينة نرويجية متوجهة إلى إسرائيل

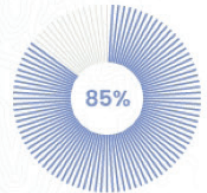
15 الحوثيون يعلنون مسؤوليتهم عن هجمات صاروخية على سفينتين شحن متجهتين إلى إسرائيل

16 القيادة المركزية الأمريكية تعلن عن إسقاط المدمرة "يو. إس. إس. كارني" 14 طائرة مسيرة في البحر الأحمر

18 السفينة "أم. في. سوان أتلانتك" تتعرض لهجوم في جنوب البحر الأحمر بقذائف متعددة

19 الحكومة الأمريكية تعلن عن تحالف بحري دولي تحت اسم "عملية حارس الازدهار" لحماية الملاحة في البحر الأحمر

21 نشاط ميناء إيلات الإسرائيلي يشهد انخفاضاً بنسبة 85% منذ بدء هجمات الحوثيين

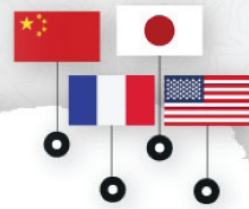


الآثار المترتبة على تحويل الناقلات مسارها

17% من تجارة الحاويات العالمية سيتم تغيير مسارها

2.5-3.5 آلاف أميال بحرية إضافية إلى المسافة الفعلية

0.5-0.7% علاوة مخاطر الحرب ارتفاعاً من 0.07%



قواعد عسكرية أجنبية

الدول المشاركة في عملية حارس الازدهار



جيووتي



هل تتحول الضربات ضد الحوثيين إلى حرب إقليمية؟

الحوثيين المتواصلة على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي زعمت الجماعة المدعومة من إيران أنها تنفذها تضامناً مع قطاع غزة. كما أدى تغيير سفن الشحن مسارها حول أفريقيا إلى ارتفاع تكاليف النقل العالمية، حيث انعكس التهديد الحوثي على المكاسب التي حققتها إدارة بايدن ضد التضخم، مع بدء حملة إعادة انتخابه.

صعوبة منع التصعيد

وتشير الصحيفة إلى أنه منذ هجوم حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر (تشرين الأول) والرد الإسرائيلي الشرس على غزة، عملت إدارة بايدن جاهدة لاحتواء

أصدر الرئيس الأمريكي جو بايدن، الأمر بشن غارات جوية على أهداف الحوثيين في اليمن، في خطوة تهدد الآن أحد الأهداف الأساسية لسياسته في الشرق الأوسط لمنع نشوب حرب إقليمية.

تخطط الولايات المتحدة في الوقت الحالي لتوجيه المزيد من الضربات إذا واصل الحوثيون مضايقتهم للتجارة البحرية

وفي تحليل نشرته صحيفته «الغارديان» البريطانية يقول المسؤولون الأمريكيون وحلفاؤهم إنه لم يكن أمام بايدن «خيارات أخرى»، فقد فشلت الدبلوماسية والقنوات الخفية والإشارات والتهديدات في وقف هجمات

صحيفة : الخوف الأكبر هو ان الحلفاء اقتربوا من المواجهة المباشرة مع إيران

به لمناقشة الخيارات، ووفقاً لمسؤولين في الإدارة، ووجه الرئيس الدبلوماسيين بالتركيز على بناء الإجماع في الأمم المتحدة، مما أدى إلى صدور قرار من مجلس الأمن، الأربعاء، يدعم حق حرية الملاحة وإدانة هجمات الحوثيين.

أراد بايدن أيضاً التوسع المستمر في التحالف البحري في البحر الأحمر كإجراء دفاعي وللبدء بالاستعدادات التفصيلية بشكل جدي للرد الهجومي، وتم تنقيح قوائم الأهداف لتحقيق أقصى قدر من التأثير على قدرات الحوثيين، مع تقليل الأضرار المحتملة على المدنيين.

خدعة حوثية

قبل شن أي هجمات، أصر بايدن على ضرورة توجيه تحذير رسمي نهائي، وفي ٣ يناير (كانون الأول)، أصدرت الولايات المتحدة و١٣ من حلفائها بياناً يحذر من أن الحوثيين «سيتحملون مسؤولية العواقب» إذا استمرت الهجمات، وتُرك الأمر غير معلن، ولكن كان من الواضح تماماً أنه سيتضمن هجمات على أهداف الحوثيين في اليمن.

فشل التحذير الأمريكي، وأطلق الحوثيون واحدة من أكبر الهجمات حتى الآن، بـ ٣ صواريخ وما يصل إلى ٢٠ طائرة بدون طيار، ضد السفن التجارية والقوة البحرية التي تقودها الولايات المتحدة، وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية: «بمجرد هزيمة الهجوم، اجتمع الرئيس

الصراع، وإقناع الإسرائيليين على سبيل المثال، بعدم تنفيذ ضربة استباقية شاملة على حزب الله في لبنان. لقد نجح هذا الأمر في الوقت الحالي، لكن منع التصعيد في البحر الأحمر أصبح أكثر صعوبة.

نجح التحالف البحري متعدد الجنسيات، الذي تم إطلاقه في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) لحماية الشحن، في اعتراض جميع الطائرات دون طيار والصواريخ التي أطلقها الحوثيون على الناقلات التي تبحر قبالة سواحل اليمن، لكن كل محاولة للهجوم كانت تكلف الولايات المتحدة وحلفاءها ملايين الدولارات للدفاع ضد أسلحة بدائية، رخيصة السعر.

وبيّنت الصحيفة أن أحداث «كارثة جيوسياسية وبيئية» لن يتطلب الأمر سوى قذيفة حوثية واحدة ربما تخترق الدرع البحرية، وفي ١٣ ديسمبر (كانون الأول) على سبيل المثال، أخطأت صواريخ الحوثيين بالكاد ناقلة تحمل شحنة كبيرة من وقود الطائرات.

وبدلاً من الانسحاب، أصبحت هجمات الحوثيين أكثر جرأة، وشن المقاتلون الحوثيون هجوماً جريئاً على سفينة الحاويات ميرسك هانغتشو، صغيرة، في ليلة رأس السنة، حيث انطلقت المروحيات الأمريكية التي أطلقتها السفن لحماية السفينة، وأغرقت ٣ من القوارب وقتلت أطقمها، مما دفع القوات الأمريكية إلى الدخول في قتال مباشر مع الحوثيين، للمرة الأولى منذ بدء الأزمة.

في اليوم التالي، دعا بايدن فريق الأمن القومي الخاص

مسؤول كبير: لقد شاركت إيران عملياً في تنفيذ هذه الهجمات

الذي تقوده إيران في صراع وجودي مع إسرائيل والغرب، ويجعلهم لاعباً عالمياً رئيسياً مستقبلاً. وأوضحت الصحيفة أن الجماعة الحوثية كانت تنتظر بشدة منذ ٢٠ عاماً للتعامل مع «أمريكا وإسرائيل»، وقالت الباحثة في معهد الشرق الأوسط ندوى الدوسري: «منذ ٧ أكتوبر، قاموا بتجنيد ٤٥ ألف مقاتل.. اليوم حققت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحلم الحوثي».

المواجهة مع إيران

وبينت الصحيفة أن الخوف الأكبر هو أنه في أعقاب الضربات الليلية، اقتربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفاؤهم «خطوة كبيرة» من المواجهة المباشرة مع إيران.

وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية: «لقد شاركت إيران عملياً في تنفيذ هذه الهجمات». لقد قدموا معلومات واستخبارات للحوثيين وزودوا الجماعة بالقدرات ذاتها التي استخدموها لشن هذه الهجمات».

وقال المسؤول إن رد سياسة الإدارة سيكون الالتزام بحملة الضغط الاقتصادي والعزلة التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران منذ سنوات. لكن أي جهد لتخفيف تهديد الحوثيين للشحن البحري من المرجح أن يتطلب المزيد، بما في ذلك اتخاذ إجراءات صارمة لمنع الحوثيين من تجديد إمدادات أسلحتهم، وهو ما يعني بدوره إيقاف السفن القادمة من إيران.

مرة أخرى بفريق الأمن القومي الخاص به، وعرضت عليه خيارات عسكرية للرد الجماعي مع الشركاء المقربين». وشارك وزير الدفاع لويد أوستن، في الاجتماع عبر رابط آمن من مركز والتر ريد الطبي العسكري، حيث كان يعالج من سرطان البروستاتا، وفي نهاية اللقاء، أعطاه بايدن الضوء الأخضر للضربات التي ستبدأ بعد حوالي ٤٨ ساعة.

ورفض البنتاغون والبيت الأبيض معاً تقديم تفاصيل حول عدد الصواريخ التي تم إطلاقها من الجو والبحر وعدد الأهداف التي تم ضربها، لكن يبدو أن الهجوم كان عند الحد الأعلى من مجموعة الخيارات المقدمة إلى بايدن، ورفض المسؤولون التكهّن بما إذا كان ذلك سيكون كافياً لردع المزيد من الهجمات الحوثية.

وبحسب «الغارديان» يتعلق الأمر بتوجيه رسالة، ولكن السؤال الرئيسي هو، إذا لم يتم توصيل الرسالة، فما هي الخطوة التالية التي تحت تصرف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؟ هل يقصفون المزيد من الأهداف؟ هل يقصفون لفترة أطول؟

وقال مسؤولون في الإدارة الأمريكية، الخميس، إنه إذا لم يتم ردع الحوثيين، فقد تتدهور قدراتهم على الأقل، ويمكن تفجير مواقع الصواريخ وتدمير مراكز القيادة، ومن المفارقات أن الضربات الأمريكية البريطانية يمكن أن تؤدي إلى تقوية الحوثيين، كما يقول بعض المحللين، مما يزيد من مكانتهم في ما يعرف بـ«محور المقاومة».



هل تستدرج الهجمات على الحوثيين إيران إلى حرب؟

لبنان وسوريا والعراق. وردت فصائل عراقية يتهديدات جديدة ضد المصالح الأمريكية، وقالت واشنطن إن البحرين من بين الحلفاء الذين قدموا دعماً للضربات الجوية، مما يثير مخاطر غضب الحوثيين الذين لديهم ترسانة قوية من الطائرات المسييرة والصواريخ.

وقال علي فايز، كبير محلي الشؤون الإيرانية في مجموعة الأزمات الدولية «كان من المتوقع تماماً أنه كلما طال أمد الحرب في غزة، زادت مخاطر التصعيد واشتعال الوضع في المنطقة».

وأضاف «لا يرجح دخول إيران المعركة مباشرة ما

تعهد الحوثيون في اليمن المتحالفون مع إيران بالرد على الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا، لكن الاحتمالات محدودة فيما يبدو أن تشعل هذه الهجمات الغربية حرباً إقليمية حالياً في وقت تسعى فيه طهران إلى تجنب الاستدراج مباشرة إلى صراع شامل.

والضربات الأمريكية البريطانية التي جاءت رداً على هجمات الحوثيين في البحر الأحمر أدت إلى تدويل الصراع الذي انتشر عبر المنطقة منذ أن اشتبكت حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وإسرائيل في الحرب ونفذ حلفاء لإيران هجمات أيضاً انطلاقاً من

الولايات المتحدة تسعى إلى منع توسع نطاق الحرب في المنطقة

عشرات الضربات الجوية في أنحاء اليمن ليلا ردا على ذلك، توعّد الحوثيون بالانتقام وقالوا إن خمسة من مقاتليهم لاقوا حتفهم.

وقالت وزارة الخارجية الإيرانية إن الهجمات ستؤدي إلى «انعدام الأمن وعدم الاستقرار».

وما زالت إيران تدعم شبكة من الحلفاء، تمتد من البحر المتوسط إلى الخليج تعرف باسم «محور المقاومة». وقال مصدران إيرانيان مطلعان إن طهران لا تريد التدخل المباشر.

وقال مصدر إيراني ثالث، وهو مسؤول كبير طلب عدم نشر اسمه، إن الحوثيين يتخذون قراراتهم بأنفسهم و«نحن ندعم قتالهم، لكن طهران لا تريد حربا شاملة في المنطقة». وأضاف أن الأمر متروك لإسرائيل والولايات المتحدة لوقف «عدوانهما».

وتقول الولايات المتحدة إنها تسعى إلى منع توسع نطاق الحرب في المنطقة، بما في ذلك الحدود الإسرائيلية اللبنانية، حيث يخوض حزب الله المدعوم من إيران صراعا مع إسرائيل هو الأسوأ بينهما منذ 17 عاما.

واتهمت الولايات المتحدة إيران بالضلوع في هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. وتنفي إيران أي دور قائلة إن حلفاءها يتخذون قراراتهم بأنفسهم.

لم تتعرض لاستهداف مباشر على أراضيها».

لكن الحوثيين قد يكثفون ضرباتهم.

وقال فارع المسلمي من المعهد الملكي للشؤون الدولية تشاتام هاوس في لندن «الضربات لن تمنع الحوثيين من شن هجمات أخرى في البحر الأحمر، بل العكس هو الصحيح».

ودعت السعودية، حليفة البحرين، إلى ضبط النفس و«تجنب التصعيد»، وقالت إنها تراقب الوضع بقلق شديد.

واتضح الشهر الماضي غياب اسم السعودية من قائمة دول قالت الولايات المتحدة إنها جزء من تحالف بحري يحمي الشحن في البحر الأحمر من الحوثيين. وقال فايز «يرجع ابتعاد دول الخليج عن هذه التوترات لأسباب منها علاقاتها التي تحسنت مع إيران».

* لا رغبة في حرب شاملة

ونفذ الحوثيون الذين يسيطرون على مناطق واسعة من اليمن هجماتهم على سفن تجارية يقولون إنها مرتبطة بإسرائيل أو متجهة إلى موانئها منذ نوفمبر تشرين الثاني وطالبوا بوقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.

وبعد أن نفذت القوات الأمريكية والبريطانية

تسع سنوات من العمليات السعودية أثبتت أنه لا يمكن ردع الحوثيين

يكن تصعيد التوترات. وذكرت وزارة الدفاع الأمريكية يوم الجمعة أن لا خطط لإرسال قوات أمريكية إضافية إلى المنطقة وإن الهجمات كان لها «تأثيرات جيدة». وتعزز نفوذ الحوثيين في اليمن منذ أن سيطرت الجماعة على العاصمة صنعاء في عام ٢٠١٤، وتدخلت السعودية في الصراع اليمني في العام التالي في غمرة مخاوف من تزايد النفوذ الإيراني، لكنها أجرت محادثات سلام في الآونة الأخيرة في محاولة للخروج من الحرب في اليمن.

وتمتع اليمن بأكثر من عام من الهدوء النسبي وسط جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وترى السعودية أن الاستقرار الإقليمي مهم لخططها الاقتصادية، ومن ثم استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران العام الماضي بعد سنوات من العداء. وعبر أندريا كريج من كينجز كوليدج في لندن عن شكوكه في مدى تأثير الضربات على عزيمة الحوثيين أو قدرتهم على شن هجمات، مستندا في شكوكه إلى اعتماد الجماعة على بنية تحتية تتمتع بقدرة عالية على التنقل. وأضاف «تسع سنوات من العمليات السعودية في اليمن أثبتت أنه لا يمكن ردع الحوثيين».

* وكالة رويترز

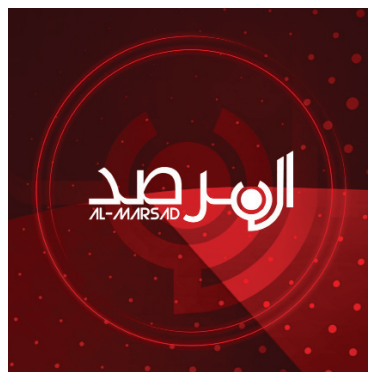
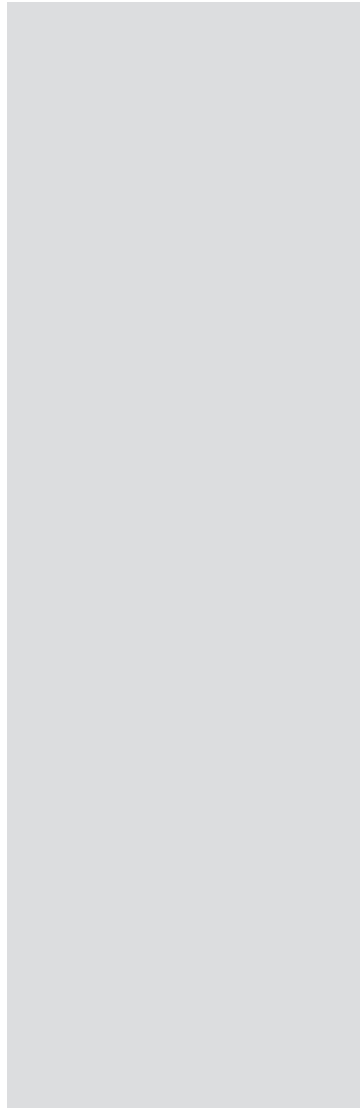
وقال جريجوري برو، المحلل في مجموعة أوراسيا الاستشارية، إن طهران ما زالت تخشى اتساع نطاق الصراع لأنها لا تريد «التعرض مباشرة للانتقام محتمل». وأضاف «صحيح أنه من المحتمل أن تكون هناك ردود من عدد من وكلاء إيران في أماكن أخرى بالمنطقة، لكن لا يرجح أن تقدم إيران على تصعيد كبير ردا على هذه الضربات».

* التهديدات العراقية

وفي العراق الذي تطلق فيه القوات المدعومة من طهران النار على القوات الأمريكية، قالت حركة النجباء إن مصالح الولايات المتحدة وأعضاء التحالف الآخرين لم تعد في مأمن منذ الآن.

وقال مسؤول في فصيل آخر وهو كتائب حزب الله العراقية إن الهجمات ستكون لها عواقب وخيمة على أمن المنطقة بأسرها، بما في ذلك الخليج وإن جميع المصالح الأمريكية، ليس فقط في العراق وسوريا، لكن في المنطقة بأكملها، ستكون هدفا مشروعا للطائرات المسييرة والصواريخ لدى الكتائب.

وفي لبنان، قال مصدر مطلع إن الرد على الهجمات ليس من شأن جماعة حزب الله بل هو شأن الحوثيين. وقالت الولايات المتحدة إن المراد من الهجمات لم



www.marsaddaily.com



إعادة رُفات ١٧٢ من الشهداء المؤنفلين وضحايا المقابر الجماعية

جرت، السبت ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٤ في وزارة الصحة، مراسم خاصة باستلام وإعادة رفات (١٧٢) من الشهداء المؤنفلين وضحايا المقابر الجماعية بإشراف مباشر من السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد ودعم ومساندة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد .

واستهلّت المراسم، التي حضرها معالي وزير الصحة الدكتور صالح مهدي الحسناوي، وعضو مجلس النواب رئيس لجنة الصحة والبيئة النيابية السيد ماجد شنكالي، ورئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري، والخبيرة في رئاسة الجمهورية السيدة پهرى محمد نوري عزيز، إضافة إلى عدد من المسؤولين وذوي الشهداء المؤنفلين، باستعراض حرس الشرف، بعدها وضعت السيدة الأولى إكليلا من الزهور على الجثامين التي أعيدت إلى إقليم كردستان.

يذكر أن السيدة الأولى تولت مهام الإشراف على حسم هذا الملف وإعادة رفات (١٧٢) من الشهداء المؤنفلين، الذين تم اكتشاف مقبرتهم الجماعية قبل أكثر من أربع سنوات في تل الشيخة ببادية السماوة، إلى كردستان لدفنهم في مقابر خاصة بهم إكراماً لأرواحهم الطاهرة، حيث ضمت الجثامين أطفالاً ونساء.

كما جرت مراسم استلام بقايا ممتلكات المؤنفلين من قبل لجنة إعادة الرفات التي تشكلت بأمر من السيد رئيس مجلس الوزراء.

وعبّر ذوي الضحايا عن امتنانهم لفخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد على اهتمامهما وحرصهما على إعادة الرفات الشهداء المؤنفلين وضحايا المقابر الجماعية، معربين عن تقديرهم العالي لجهودهما ومشاعرهما الإنسانية في منح هذا الموضوع أهمية خاصة.